الباب الرابع

تأثير الأفكار والعواطف الديمقراطية في المجتمع السياسى

لا أكون قد حققت الغرض من هذا الكتاب على الوجه الأكمل إن أنا بعد أن أوضحت الآراء والعواطف التى يوحى بها مبدأ المساواة ، لم أبين فى الختام ما قد يكون لهذه الآراء ولتلك العواطف نفسها ، من تأثير فى حكومة المجتمعات البشرية .

فكى أحقق هذا الغرض لم أجد مندوحة من أن أعود أدراجى المرة بعد المرة ، فأرجو ألا يضن علىَّ القارىء بالسير معى فى طريق ومسالك أصبحت معروفة له . مادامت ستؤدى به إلى الإلمام بحقائق جدد[1] .

---

(١) بهذا يعتذر المؤلف عن اضطراره إلى تكرير آراء له فى هذا الباب سبق أن ذكرها فى أبواب سابقة ، وبذلك يجرد الناقد من سلاحه . على أن فيما كرره المزيد من الإيضاح لما سبق ، وكثيراً ما يكون من وجهة نظر أخرى مختلفة .

الفصـــل الأول

المساواة تخلق فى النفوس ميلاً إلى المؤسسات الحرة

إن مبدأ المساواة الذى يجعل الناس مستقلين بعضهم عن بعض، يعودهم ألا يسترشدوا فى أعمالهم الخاصة إلا بإرادتهم وحدهم، ويخلق فى نفوسهم ميلاً يدفعهم إلى ذلك باستمرار، فهذا الاستقلال التام الذى يستمتعون به دائماً فى سلوكهم تجاه الناس، وفى حياتهم الخاصة - يجعلهم ينظرون إلى كل ذى سلطان نظرة كلها غيرة وحسد، ولا يلبث هذا الاستقلال التام أن يوحى إليهم بفكرة الحرية السياسية، وبحبها. ولا شك فى أن الناس الذين يعيشون فى مثل هذه الأوقات سيتجهون إلى المؤسسات الحرة، وما عليك إلا أن تختار واحداً منهم اعتباطا ثم تبحث، إن استطعت، عن أعمق نزعاته المتأصلة فيه، تجد أنه سرعان ما يؤثر الحكومة التى كان له يد فى اختيار رئيسها، والتى يشارك فى الإشراف على إدارتها، فهذه الحكومة هى التى يقدرها أعظم تقدير ويفضلها على كل نوع آخر من أنواع الحكومات الأخرى.

فمن بين النتائج السياسية التى يؤدى إليها الأخذ بمبدأ المساواة بين الناس فى أحوالهم الاجتماعية، نجد محبة الاستقلال هذه أولى النتائج التى تسترعى النظر عادة، وتفزع ذوى النفوس الهيابة وتثير مخاوفهم[1]. وإنه لمن العسير علينا أن نقول إن مخاوفهم هذه فى غير موضعها، فمظهر الفوضى سخيف حقاً فى البلاد الديمقراطية، أكثر منه فى غيرها من البلاد الأخرى. فحينما لايكون للمواطنين أى تأثير مباشر فى بعضهم البعض، وحيثما تفشل السلطة العليا فى الأمة فى استبقاء هؤلاء المواطنين جميعاً فى مراكزهم لايتعدونها، يبدو أن الفوضى لابد أن تبلغ أقصاها فورا. ولما كان كل إنسان سيتجه اتجاهاً غير الذى يتجه إليه الآخرون، لم يكن ثم مناص لصرح الدولة من أن ينهار فى التو والساعة.

ومع ذلك فإنى أومن بأن الفوضى ليست بذلك الشر المستطير الذى ينبغى أن تخشاه العصور الديمقراطية، بل أقل هذه الشرور. لأن مبدأ المساواة هذا، يولد فيها نزعتين؛

---

(١) المؤلف أرستقراطى بمولده وقد شهد ما حدث من الاضطرابات والخلافات التى جرت فى ثورتى سنة ١٨٣٠، ١٨٤٨ فى فرنسا ومع أنه من أنصار الحرية والمساواة فهو هنا يعبر عن رأى كثيرين من المحافظين الذين أفزعتهم أحداث هاتين الثورتين.

واحدة تدفع الناس مباشرة إلى الاستقلال وقد تدفعهم بغتة إلى الفوضى نفسها ، على حين تؤدى بهم النزعة الثانية إلى العبودية من طريق أخفى وأطول ، ولكنها أوضح وأوكد ، ما فى ذلك شك . وسرعان ما تدرك الأمم تلك النزعة الأولى ، وتعمل على مقاومتها ، على حين تدع الثانية تسوقها ، دون أن تدرك اتجاهها . فمن ثم رأينا من الخير أن ننبه الناس إليها .

لست أنعى على المساواة بثها روح الاستقلال فى نفوس الناس ، بل إنى لأمتدحها من أجل هذا السبب عينه ، ويعجبنى من مبدأ المساواة هذا أنه يغرس فى عقل كل إنسان فكرة الاستقلال السياسى ، على ما بها من غموض ؛ ويبث فى قلبه ميلاً إلى هذا الاستقلال ، وبذا تهيىء المساواة العلاج اللازم للداء الذى تسببه ، ومن هنا جاء استمساكى بها .

الفصـــل الثـــانى

آراء الأمم الديمقراطية فى شئون الحكم تتجه بطبيعة الحال إلى تركيز السلطات

إن فكرة سلطات ثانوية تقوم بين الملك ورعاياه، فكرة تخطر بطبيعة الحال على عقول الناس فى الأمم الأرستقراطية، لأن هذه الأمم تضم أسرات وأفراداً سمت بهم أصولهم وثقافتهم وثروتهم على سائر المواطنين إخوانهم، حتى ليبدو أن الأقدار قد هيأتهم ليكونوا حكاماً عليهم يأمرون فيهم وينهون. وهذه الفكرة نفسها، بعيدة بطبيعة الحال عن عقول الناس فى عصور المساواة، لأسباب عكس ما ذكرناه، ولا يتيسر بثها فيهم إلا بطرق اصطناعية متكلفة، كما لا يمكن استبقاؤها فعالة فيهم إلا بكل جهد ومشقة. ذلك، على حين أنهم يدركون - بما يشبه أن يكون إدراكاً تلقائياً - فكرة سلطة مركزية مفردة تحكم كل جماعة حكماً مباشراً. وزيادة على ذلك، فإن عقول الناس فى الأمم الديمقراطية مفتوحة بوجه خاص لتقبل الأفكار الساذجة العامة فى السياسة وفى الفلسفة والدين، وترحب بها كل ترحيب، على حين تنفر من النظم المعقدة. أما الفكرة الحبيبة إلى عقولهم ففكرة أمة عظيمة تتكون من مواطنين صيغوا جميعاً فى قالب واحد، وتحكمهم جميعاً حكومة واحدة مفردة.

والفكرة التى تجىء بعد فكرة السلطة المركزية المفردة هذه، وتخطر من تلقاء نفسها بعقول الناس فى عصور المساواة، فكرة توحيد التشريع. فإذا كان كل مواطن يرى أنه لا يختلف عمن حوله إلا اختلافاً طفيفاً، فإنه لا يستطيع أن يدرك السبب فى أن قانوناً يطبق على شخص واحد، ولا يطبق على سائر الناس. فلا غرو أن كان عقله ينفر من أن أقل ميزة يتميز بها أحد عليه.. فأضعف الفوارق فى مؤسسات الشعب السياسية تجرح كرامته، على حين تبدو له وحدة التشريع أول شرط من شروط الحكومة الرشيدة.

وعلى العكس من ذلك، نجد فكرة وحدة التشريع الذى يطبق على المواطنين كافة، أشبه ما تكون بفكرة غريبة على العقل البشرى فى العصور الأرستقراطية، فلا يقبلها ولا يرفضها.

وسينتهى الأمر بهاتين النزعتين المتعارضتين من نزعات العقل أن تصبحا أشبه بنزعتين،

«فطريتين» عمياوين، وبعادتين راسختين، توجهان الأفعال، على الرغم من وجود استثناءات خاصة. هذا، ومع تنوع الأحوال الاجتماعية فى العصر الوسيط تنوعاً كبيراً فقد وجد فى ذلك العصر أحياناً عدد معين من الأشخاص المتماثلين كل التماثل، إلا أن هذا لم يمنع القوانين المعمول بها فى ذلك الوقت، أن تخصص لكل منهم واجبات منوعة وحقوقاً مختلفة. وعلى العكس من هذا نجد جميع السلطات الحكومية فى عصرنا الحاضر تفرض نفس العادات ونفس القوانين على سكان لم تقم بينهم وجوه شبه بعد.

وكلما تساوت الأحوال الاجتماعية فى شعب ما، بدا الفرد قليل الشأن، على حين يبدو المجتمع بالغ الأهمية. وبعبارة أخرى، إن المواطن وقد أصبح مماثلاً لسائر المواطنين، ليفنى فى زحمة الكثرة، ولم يعد بارزا مرموقاً سوى صورة الشعب فى جملته، وهى صورة ضخمة رائعة.

وهكذا تصبح عند الناس الذين يعيشون فى العصور الديمقراطية، فكرة سامية عن المجتمع وعن قيمته، وأخرى جد متواضعة عن الفرد وحقوقه. فهم يسلمون فى يسر بأن مصلحة المجتمع هى كل شىء، وأما مصلحة الفرد فليست شيئاً. ولا يترددون فى الاعتراف بأن لدى السلطة التى تمثل الجماعة من العلم ومن الحكمة أكثر جداً مما لدى أى عضو من أعضائها، وأن واجبها بل وحقها أن تحكم كل مواطن وأن تأخذ بيده وتهديه سواء السبيل.

وإن نحن تعمقنا أحوال أهل عصرنا[1] ودرسناه عن كثب، ونفذنا إلى مواطن آرائهم السياسية، لوجدنا فيها شيئاً من الآراء التى ذكرتها توا. وقد ندهش أن نجد تطابقاً كثيراً بين ناس معروف عنهم عادة أنهم فى نزاع مستمر بعضهم مع بعض.

يعتقد الأمريكيون أن السلطة العليا فى كل دولة يجب أن تنبثق من الشعب مباشرة، ولكن إذا ما قامت هذه السلطة، تصوروا أن ليس لها حد أو نهاية، ولا يتحرجون من أن يعترفوا أن لها الحق فى أن تفعل ما تشاء. فليس عندهم أية فكرة عن ميزات خاصة تمنح للمدن، أو لأسرات أو أشخاص معينين، ولا يخطر ببالهم أبداً أنه من الممكن ألا يطبق القانون بفصه ونصه تطبيقاً صارماً وبصورة واحدة، على كل جزء من أجزاء الدولة نفسها، وعلى كل فرد من سكانها.

وتزداد هذه الآراء نفسها انتشاراً فى أوربا باستمرار، حتى إنها لتصل إلى تلك الأمم التى ترفض مبدأ سيادة الشعب بكل قوة وتصميم. فهذه الأمم ترجع السلطة العليا إلى مصدر آخر مختلف عما يجعله له الأمريكيون إلا أنهم يعترفون لهذه السلطة بنفس الخصائص. ففكرة السلطات الوسطى تضعف بينهم، وسرعان ما تنمحى وتزول؛ وفكرة

(١) ظاهر أن المؤلف يقصد أحوال فرنسا فى عصره فى الربع الثانى من القرن الماضى.

الحقوق الذاتية فى أفراد معينين آخذة فى الاختفاء من عقول الناس، وتحل محلها فكرة السلطة الواحدة القادرة على عمل كل شيء، والتى تتركز فى المجتمع وحده دون غيره. وهكذا تتأصل هذه الأفكار وتنتشر، كلما تساوت الأحوال الاجتماعية، وتعادل الأفراد، فهى تجيء نتيجة المساواة، ثم تعمل بدورها على استعجال تقدم مبدأ المساواة نفسه بين الناس.

وفى فرنسا، حيث اشتدت الثورة التى أتحدث عنها ووصلت إلى مدى أبعد مما وصلت إليه فى أية دولة أوربية أخرى، سيطرت هذه الأفكار على عقول الجماهير سيطرة كاملة. وإن عنينا بدراسة لغة الأحزاب المختلفة فى فرنسا، لم نجد فيها حزباً واحداً لم يأخذ بهذه الآراء. هذا، وكان معظم الأحزاب ينعى على الحكومة مسلكها؛ ومع ذلك، فكلها تعتقد آن الحكومة يجب أن تعمل دائماً، وتتدخل دائماً فى كل شيء؛ وحتى أولئك الذين يختلفون فيما بينهم أشد الاختلاف، يلتقون مع ذلك فى هذه النقطة، فوحدة السلطة العليا، ووجودها فى كل مكان، وقدرتها على الاضطلاع بكل شيء، ووحدة قواعدها، كلها سمات رئيسية لجميع النظم التى ظهرت فى عصرنا؛ وإنا لنراها حتى فى أغرق تخيلات المجددين السياسيين؛ ويسير عليها العقل البشرى فى أحلامه وأمانيه.

فإن كانت هذه الأفكار وأمثالها تخطر من تلقاء نفسها بعقول الأفراد، فهى تخطر بقوة أشد فى عقول الحكام الذين بيدهم الأمر والنهى، فبينما يتغير المجتمع الأوربى القديم وينحل، تعن للملوك أفكار جدد بشأن ما لديهم من حقوق وما عليهم من واجبات، فيدركون لأول مرة أن السلطة المركزية التى يمثلونها يجوز، بل يجب، أن تدير بنفسها، جميع شئون الجماعة فى جملتها، على أساس خطة موحدة، فهذا الرأى أتجرأ على عرضه، والذى لم يسبق أن تصوره أى ملك من ملوك أوربا قبل عصرنا، أخذ يتغلغل الآن فى عقول هؤلاء الملوك ويستقر ثابتاً راسخاً فى أعماقها وسط الآراء القلقة المضطربة[1].

فانقسام الناس فى عصرنا، أقل إذن، فى الواقع، مما يظنه الناس عادة فهم يتناقشون كى يعرفوا الأيدى التى ستعهد إليها السلطة العليا، ولكنهم سرعان ما يتفقون على ما لتلك السلطة العليا من حقوق، وما عليها من واجبات، فالفكرة التى لديها عن الحكومة لا تعدو سلطة واحدة بسيطة أبوية وخلاقة مبدعة.

إن جميع الأفكار الثانوية المتعلقة بالسياسة، قلقة غير مستقرة؛ على حين تظل هذه الفكرة وحدها، ثابتة لا تتخلف؛ فهى التى يختارها الساسة والكتاب والفلاسفة السياسيون، ويقبل عليها الجمهور فى حماسة ولهفة، فالحكام والمحكومون جميعاً متفقون على اتباعها بحماسة واحدة، فهى فكرة تسنح لهم، حتى لتبدو أشبه بفطرية فيهم، فهى تنشأ إذن فى هوى من أهواء العقل البشرى أو فى نزوة، ولكنها شرط لابد منه، من شروط الحالة الفعلية التى عليها البشر فى وقتنا الحاضر.

---

(١) يشير المؤلف هنا إلى المعانى التى تضمنتها «المخالفة المقدسة»، وبخاصة الآراء التى قال بها إسكندر الأول (١٧٧٧ - ١٨٣٠) قيصر روسيا، وإلى تلك النواحى الدينية التى أوحت بها إليه مدام دوكرودنرى المتصوفة، وقد عقدت هذه المخالفة فى ٢٦ سبتمبر ١٨١٥، وبقيت حتى سنة ١٨٣٠.

الفصـــل الثالث

اتفاق عواطف الأمة الديمقراطية وآرائها على تركيز السلطة السياسية

إن صدق أن الناس فى عصور المساواة يدركون فى سهولة ويسر فكرة سلطة عظيمة مركزة، فلا شك فى أن عاداتهم وعواطفهم ستؤدى بهم إلى الاعتراف بمثل هذه السلطة وإلى تأييدها، ومن الميسور أن ندلل على صحة ذلك ببضع كلمات: فقد سبق أن ذكرنا، فى موضع آخر، معظم الأسباب التى بنى عليها هذا القول.

ليس فى الناس الذين يعيشون فى البلاد الديمقراطية أحد يعد أسمى من أحد أو دونه؛ ولم تقتضهم العادة، ولم تتطلب منهم بالضرورة، أن يكون لهم شركاء فيما يقومون به من مشروعات، فلا غرو إن صار كل منهم يعتمد على نفسه وحدها. وصار الناس يعدون أنفسهم مستقلين بعضهم عن بعض، كل منهم يعمل على حدة. هذا. وقد سبق أن أتيحت لى الفرصة، عند الكلام على الفردية، أن أوضحت ذلك بتفصيل واف. فأمثال هؤلاء الناس لا يستطيعون أبداً أن ينتزعوا أنفسهم من شئونهم الخاصة ليشتغلوا بالأعمال العامة إلا بكل مشقة؛ فميلهم الفطرى يؤدى بهم إلى ترك هذه الأعمال العامة لذلك الممثل الدائم المحسوس الوحيد الذى يمثل مصالح الجماعة - أى إلى الدولة. فهم لا يعوزهم بطبيعة الحال الميل إلى الاشتغال بالشئون العامة هذه فحسب، بل إنهم كثيراً ما لا يجدون لديهم الوقت للمشاركة فيها. فحياة الناس الخاصة فى عهود الديمقراطية نشيطة مشغولة، ومثيرة كل الإثارة، وحافلة بالرغبات والأعمال، حتى لا يكاد يتبقى للواحد منهم شىء من همة أو من فراغ للمشاركة فى الحياة العامة. هذا، وإنى لآخر من يقول بأن هذه الميول لا يمكن التغلب عليها، فغرضى الأول من وضع هذا الكتاب أن أقاومها. وكل ما أريد أن أقوله، هو أن قوى خفية تعمل باستمرار فى الوقت الحاضر على تنميتها فى قلب الإنسان؛ فإن لم تكبح هذه القوى وتوقف عند حدها فإنها ستستولى عليه فى النهاية.

كذلك سبق لى أن أشرت إلى أن حب الناس المتزايد للرفاهية، وعدم اطمئنان الناس على ملكياتهم، تجعلان الأمم الديمقراطية تفزع من حدوث أية اضطرابات عنيفة فى أحوالها الاقتصادية. فحب السلام المستقر، كثيراً ما يكون هو النزعة السياسية الوحيدة التى

تحتفظ بها هذه الأمم، وإنه لينشط فيهم ويقوى، كلما خبت سائر الأهواء وخمدت. وهذا يجعل المواطنين مستعدين بطبيعة الحال لأن يمنحوا السلطة المركزية مزيداً من الحقوق أو يدعوها تسلبهم إياها، فالسلطة المركزية تبدو لهم، أنها هى وحدها التى لها مصلحة فى حمايتهم من الفوضى، لأنها بذلك تحمى نفسها منها.

وإذ ليس أحد فى عصور المساواة مجبراً على أن يقدم معونة لأى أحد آخر من بنى جنسه، وليس لأحد منهم أى حق فى أن يتوقع عوناً كبيراً منهم، صار كل إنسان مستقلاً بنفسه وضعيفاً معاً. فهاتان الحالتان اللتان يجب ألا تؤخذ واحدة منهما على حدة، كما يجب ألا نخلط بين الاثنتين - توحيان إلى المواطن فى البلاد الديمقراطية بنزعات متعارضة كل التعارض. فاستقلاله يزيده ميلاً إلى الثقة بنفسه، وإلى الكبرياء بين أمثاله؛ أما ضعفه فيجعله يشعر المرة بعد المرة، بالحاجة إلى عون من الخارج لا يستطيع أن يتوقعه من أحد منهم، فكلهم ضعاف وفاترون، لا يعطف بعضهم على بعض. ولا غرو أن رأينا كل مواطن منهم يتجه فى هذه الأمة إلى ذلك الكائن الهائل الذى يسمو وحده على مستوى الضعف العام. فاحتياجات الفرد، ولا سيما رغباته، تظل تذكره به باستمرار، حتى ليعده السند الوحيد الضرورى الذى لا غنى عنه، لضعفه.

وهذا يفسر لنا ما يحدث كثيراً فى البلاد الديمقراطية حيث لا يطيق الناس أن يروا عليهم رؤساء يوجهونهم، ومع ذلك يخضعون صابرين لسيد يحكمهم جميعاً، فيكشفون بذلك عن كبريائهم، وعن ذلتهم وهوانهم معاً.

فكراهية الناس لتمييز بعضهم على بعض تزداد كلما قل عدد الامتيازات وضعف شأنها، فيبدو أن الأهواء الديمقراطية يستعر أوراها ويشتد كل الاشتداد، عندما يبلغ ما لديها من الوقود أقله. وقد سبق أن بينت السبب الذى أدى إلى هذه الظاهرة، فعندما تكون جميع الأحوال متفاوتة، لن يبلغ أى تفاوت فيها درجة تقذى بها العين، وتنفر منها الناس؛ على حين أن أقل تفاوت يصبح بغيضاً للنفس وسط تلك المساواة العامة القائمة بينهم. وكلما اكتمل أمر هذه المساواة صار أدنى تفاوت بين الناس أمراً لا يكاد يطاق. ومن ثم كان طبيعياً أن تظل محبة المساواة نفسها، فى نمو وتزداد على ما تتغذى به، وبعبارة أخرى: كلما ازدادت المساواة بين قوم اشتد تعلقهم بها.

هذه الكراهية التى لا تموت أبداً، والتى تضطرم باستمرار، فتجعل الأمة الديمقراطية تقف فى وجه أدنى ميزة تمنح لأحد - هذه الكراهية نفسها تعاون كل المعاونة على تركيز جميع الحقوق السياسية شيئاً فشيئاً فى أيدى ممثل الدولة وحده. وإذ كان صاحب السلطان بالضرورة فوق مستوى المواطنين كافة، غير منازع، فإنه لا يستثير الحقد فى نفس أحد منهم، فكل امرىء يظن أنه إنما يجرد أمثاله وأنداده من الميزة التى قدمها هو مختاراً لصاحب التاج. ويأبى الشخص الذى يعيش فى عصر ديمقراطى أن يذعن لآخر مثله يعده نداً مساوياً

له، ولذا كان يأبى أن يعترف لهذا الآخر بأية قدرة سامية تفوق ما لديه هو؛ فهو لا يثق بعدالته، ويغار من قوته، إنه يخشاه ويزدريه فى آن واحد. ويستعذب أن يذكره فى كل لحظة بأنهما كليهما يشتركان فى تبعية واحدة لسيد واحد بعينه.

إن كل قوة مركزية تجرى على سليقتها، تعنى بمبدأ المساواة وتعمل على تشجيعه، ذلك لأن المساواة تيسر، بشكل عجيب، لمثل هذه السلطة المركزية أن تؤدى عملها، وتوسعه وتكفله لها.

ويصح أن يقال كذلك إن كل حكومة مركزية، تعبد الاطراد والوحدة فى كل شىء، لأن هذه الوحدة تعفيها من أن تشغل نفسها بالفحص عن التفصيلات التى لا نهاية لها، وإن كانت فى ذاتها تفاصيل يجب أن تكون موضع عنايتها واهتمامها؛ وذلك إن كان الأمر يقتضى أن تختلف القواعد والنظم، وتتكيف باختلاف الناس. بدلاً من أن يخضعوا جميعاً، ومن غير تمييز، لقاعدة واحدة أو لنظام واحد معين. وهكذا نجد الحكومة تحب ما يحبه المواطنون، وتكره بالطبع ما يكرهون. فهذه العواطف المشتركة التى تجمع فى الأمم الديمقراطية، بين الملك وكل عضو من أعضاء الجماعة فيها، على اعتقاد واحد مشترك، تقيم بينهم تعاطفاً حقيقياً دائماً، حتى أنك لترى الناس يغفرون للحكومة أخطاءها من أجل ميولها هذه، ولا يسحبون منها ثقتهم العامة إلا على كره منهم ومضض. على الرغم مما قد تقع فيه من إسراف ومن أخطاء، ومع ذلك فإنهم لا يلبثون أن يعيدوا إليها هذه الثقة بها، عند أول طلب. وكثيراً ما تكره الشعوب الديمقراطية الرجال الذين تتجمع فى أيديهم أزمّة السلطة المركزية ولكنهم سيظلون مع ذلك يحبون هذه السلطة نفسها.

وهكذا أكون قد وصلت إلى النتيجة نفسها من طريقين متباينين. فقد سبق أن أوضحت أن مبدأ المساواة يوحى إلى الناس بفكرة حكومة واحدة منسجمة قوية. وهأنذا أوضحت تواً أن مبدأ المساواة هذا يخلق فى الناس ميلا لهذه المساواة وتذوقا لها. ومن ثم اتجهت شعوب عصرنا نحو نظام للحكم من هذا القبيل. مدفوعة بميلها الطبيعى: ميل العقل. وميل القلب، وكى تصل الشعوب إلى هذا النظام حسبها ألا تعمل على تعويق نفسها بنفسها. وهى فى طريقها إليه.

وفى رأيى أن الاستقلال الفردى. والحريات المحلية ستكون دائماً: فى تلك العصور الديمقراطية التى نحن مقبلون عليها. من عمل الصنعة على حين يكون التركيز هو نظام الحكم الطبيعى فيها[1].

---

(١) وهذه نبوءة أخرى من نبوءاته تحققت. فمجال الفرد يضيق عما كان من قبل. على حين يتسع مجال الدولة. وتزداد المهام التى تضطلع بها لمصلحة الجماعة كلها.

الفصـــل الرابـع

بعض الأسباب الخاصة والعارضة التى تؤدى بالشعب الديمقراطى إلى تركيز سلطات الحكومة أو إلى الابتعاد بها عنه

إن كانت جميع الأمم الديمقراطية تتجه بالفطرة نحو تركيز سلطات الحكومة، فهى إنما تتجه إلى ذلك بدرجات متفاوتة. وهذا أمر يتوقف على الظروف الخاصة التى قد تعمل على ترقية النتائج الطبيعية لحالة المجتمع أو تعمل على تأخيرها، وهى ظروف كثيرة كل الكثرة، فحسبى أن أذكر هنا بعضها.

فإنا لنجد نزعات الذين عاشوا أحراراً مدة طويلة قبل أن يصبحوا متساوين، وهى نزعات مستمدة من مؤسساتهم الحرة – نجدها تصطرع إلى حد ما مع الميول التى يخلقها فيهم مبدأ المساواة، فعلى الرغم من أن السلطة المركزية قد تتوسع فى امتيازاتها فى مثل هذا الشعب، فأفراده لن يفقدوا استقلالهم كله. ولكن عندما تزداد المساواة فى شعب لم يكن قد عرف الحرية قط من قبل أو حرمها أمداً طويلاً (وهى الحالة التى عليها شعوب أوربية فى العصر الحاضر) وانضمت عادات الشعب السابقة فجأة بنوع من الجاذبية الطبيعية، إلى العادات والمذاهب الجديدة التى تنشأ من الحالة الاجتماعية فعندئذ تبدو جميع القوى كأنها تندفع من تلقاء نفسها نحو المركز، وتتجمع فيه بسرعة مدهشة، وسرعان ما تبلغ الدولة أقصى حدود قوتها، على حين يهبط الأفراد فجأة إلى أدنى درجات الضعف.

إن الإنجليز الذين هاجروا من بلادهم من ثلاثمائة سنة مضت ليقيموا على شواطىء الدنيا الجديدة[1] مجتمعاً ديمقراطياً، سبق لهم أن تدربوا جميعاً على إدارة الشئون العامة فى بلادهم التى هاجروا منها، فقد كانوا ملمين بنظام المحلفين، وألفوا حرية التعبير، وحرية الصحافة، والحرية الشخصية؛ وعرفوا فكرة الحقوق، واعتادوا الدفاع عن جميع هذه الحريات، ولقد وفدوا على أمريكا بهذه المؤسسات الحرة، وبكثير من العادات والأخلاق

(١) بدأت عبارة الدنيا الجديدة le nouveau monde تطلق على أمريكا وينتشر استعمالها فى عصر المؤلف.

الصلبة، فكانت هذه المؤسسات هى التى حافظت عليهم وصانتهم من عدوان الدولة عليهم. ومن هذا يتبين لنا أن الحرية كانت سابقة عند الأمريكيين على المساواة فى أحوالهم الاجتماعية، لأن هذه المساواة جاءتهم فى وقت متأخر نسبياً. أما فى أوربا فالأمر على العكس من ذلك، فقد تغلغلت المساواة فى شعوبها قبل أن تخطر لهم فكرة الحرية على بال بزمن طويل، فقد أدخلتها السلطة المطلقة فى البلاد فى حكم الملوك أنفسهم.

أشرنا من قبل إلى أن فكرة الحكومة لاتخطر بطبيعة الحال على عقول الناس فى البلاد الديمقراطية إلا على صورة سلطة مفردة مركزية، كما أشرنا إلى أن فكرة السلطات الوسطى لم تكن معهودة إليهم. وهذا يصدق بوجه خاص على الأمم الديمقراطية التى شهدت مبدأ المساواة ينتصر بينها بعد ثورة عنيفة. فإن كانت الطبقات التى تقوم بإدارة الشئون المحلية قد اكتسحتها هذه الثورة الجارفة فجأة، وكانت الكتلة المهوشة التى بقيت، لاتزال يعوزها التنظيم وتعوزها العادات التى تؤهلها للاضطلاع بإدارة تلك الشئون بنفسها؛ ولم يعد الناس يجدون أمامهم سوى الدولة وحدها قادرة على أن تأخذ على عاتقها القيام بشئون الحكم، صغيرها وكبيرها، فلا غرو أن أصبح التركيز بشكل ما أمراً ضروريا ولا مناص منه للبلاد.

ليس لنا أن نمتدح نابليون أو نذمه من أجل تركيز جميع السلطات الإدارية الفرنسية كلها تقريباً فى يديه، فقد وقعت هذه السلطات كلها من تلقاء نفسها على عاتقه هو طبعاً، عقب اختفاء النبلاء السريع من البلاد، واختفاء الصفوف العليا من الطبقة الوسطى. فرفض هذه السلطات كان من الصعب عليه صعوبة قبوله إياها، والاضطلاع بها. أما الأمريكيون فلم يشعروا قط بمثل هذه الضرورة إذ لم يمروا بثورة ما، فقد كانوا يحكمون أنفسهم بأنفسهم من البداية، ولذلك لم يضطروا أبداً إلى أن يلتجئوا إلى الدولة لتكون وصية عليهم لوقت ما. وهكذا نرى أن تقدم التركيز فى الشعوب الديمقراطية لايتوقف على تقدم مبدأ المساواة فحسب بل وعلى الطريقة التى يتأسس بها هذا المبدأ نفسه كذلك بينهم.

فعند بداية ثورة ديمقراطية عظيمة، وعندما يكون الصراع قد بدأ ينشب بين مختلف الطبقات فى المجتمع، يحاول الشعب أن يركز الإدارة العامة فى أيدى الحكومة، كى ينتزع إدارة الشئون المحلية من أيدى الأرستقراطيين. أما عند نهاية هذه الثورة فالأمر على العكس من ذلك، فالأرستقراطية المنهزمة هى التى تحاول عادة أن تسلم إدارة الشئون كلها إلى الدولة، لأنها (الأرستقراطية) تهاب استبداد شعب صار نداً لها، بل وكثيراً ما يكون سيدها. وهكذا نرى أن ليس ثمة طبقة معينة من طبقات المجتمع هى التى تعمل وحدها دائماً على زيادة امتيازات الحكومة. ولكن مادامت الثورة الديمقراطية قائمة فسيوجد فى الأمة دائماً طبقة واحدة قوية، من حيث العدد أو من حيث الثروة، تحملها

نزعات خاصة أو مصالح خاصة، على تركيز الإدارة العامة، من غير نظر إلى كراهية الإنسان أن يحكمه أحد مماثل له، وهى كراهية نجدها عامة ودائمة فى الأمم الديمقراطية .

هذا، ولا بأس من أن نشير هنا إلى أن الطبقات الوضيعة فى إنجلترا فى العصر الحاضر تجاهد بكل ما لديها من قوة للقضاء على الاستقلال المحلى، ولنقل الإدارة من كل نقطة من نقاط المحيط إلى المركز نفسه، على حين تحاول الطبقة العليا أن تحتفظ بهذه الإدارة نفسها فى حدودها القديمة. وإنى لأجرؤ وأتنبأ بأنا سنشاهد فى وقت قريب عكس هذا المظهر تماماً .

يتضح لنا من هذه الملاحظات، السبب فى أن السلطة العليا فى الشعب الديمقراطى الذى لم يصل إلى قرار المساواة إلا بعد أن خاض معركة اجتماعية مريرة طويلة المدى، هذه السلطة يجب أن تكون فى مثل هذا الشعب أقوى منها فى جماعة ديمقراطية، كان مواطنوها متساوين دائماً منذ نشأتها، وكذلك يجب أن يكون الأفراد من حيث هم أفراد أضعف فى مثل ذلك الشعب منهم فى الجماعة الثانية. هذا، وأن مثال الأمريكيين لخير دليل لنا على ذلك، فلم يكن سكان الولايات المتحدة منفصلين بعضهم عن بعض على أساس امتيازات ما، ولا هم كانوا يكرهون بعضهم بعضاً، فإنهم لم يعرفوا أبداً الضرورة التى تدفعهم إلى الالتجاء إلى السلطة العليا لتدير لهم شئونهم. لقد كان حظ الأمريكيين فذا غريباً، فقد استمدوا من أرستقراطية إنجلترا فكرة الحقوق الفردية، وفكرة الميل إلى الحريات المحلية والاستمتاع بها، واستطاعوا أن يحافظوا عليهما، فلم يكن أمامهم أرستقراطية يكافحون ضدها .

فإن كانت التربية تعاون الناس فى جميع العصور على الدفاع عن استقلالهم فهذا يصدق على العصور الديمقراطية بوجه خاص. فإن كان الناس جميعاً سواء متشابهين، سهل عليهم أن يقيموا بينهم حكومة فردية قوية كل القوة، اعتماداً على ضوء الفطرة وحده. ولكن الناس بحاجة إلى الكثير من الذكاء، والغزير من العلم، والكثير من الفن، كى ينظموا ويصونوا السلطات الثانوية تحت ظروف مماثلة، وكى يخلقوا -وسط استقلال الأفراد المواطنين بعضهم عن بعض، ووسط ضعفهم الشخصى -مجتمعات حرة تستطيع أن تناضل ضد الاستبداد دون أن تهدر النظام العام .

ومن ثم كان تركيز السلطة وإخضاع الأفراد يزدادان فى الأمم الديمقراطية، لا بنفس النسبة التى تزداد بها المساواة بينهم فحسب، بل بنسب جهلهم أيضاً. نعم إن الحكومة فى العصور المختلفة، من حيث الحضارة والاستنارة، كثيراً ما تعوزها المعرفة اللازمة لفرض الاستبداد على الشعب، كما يعوز الشعب الإلمام بالمعرفة اللازمة لأن يخلع نير هذا الاستبداد عن كواهله. إلا أن النتيجة ليست واحدة فى كل منهما. فمهما كان الشعب الديمقراطى خشناً جافياً، فالسلطة المركزية التى تحكمه لا تخلو أبداً تمام الخلو من الاستنارة والثقافة، فهى تستطيع أن تستفيد فى يسر وسهولة من القليل الموجود منهما فى البلاد، ولا يعز عليها

إن اقتضى الأمر، أن تستعين بأناس من البلاد الأخرى، ومن ثم فإن فرقاً مدهشاً لا يلبث أن يتجلى فى الأمة الديمقراطية والجاهلة معاً، بين قدرة الحاكم الفكرية، وبين قدرة كل فرد من أفراد رعاياه. وهذا مما يؤدى بسهولة إلى تركيز السلطة كلها فى يديه، فتظل وظيفة الدولة الإدارية تتسع باستمرار لأن الدولة وحدها هى القادرة على إدارة شئون البلاد.

ومهما كانت الأمم الأرستقراطية غير مستنيرة بالقدر الذى يظنه الناس، فإنها لا تتجلى أبداً دائماً فى مظهر واحد ثابت، لأن الثقافة فيها موزعة توزيعاً سوياً بين الملك وبين زعماء الجماعة الرئيسيين.

لقد وجد الباشا الذى يتولى حكم مصر الآن[1] سكان هذا القطر جاهلين كل الجهل ومتساوين كل المساواة فى أحوالهم الاجتماعية. فاقتبس من أوربا علومها وفكرها ليحكم بها هذا الشعب. فإذا ما حدث واجتمعت هكذا معلومات صاحب السلطان من جهل شعبه وضعفه الديمقراطى، تم له أقصى تركيز ممكن فى غير مشقة؛ ومن ثم استطاع الباشا أن يجعل من القصر كله مصنعاً له ويتخذ من المواطنين كلهم عمالاً له فيه.

وفى رأيى أن الإفراط فى تركيز شئون الحكم لابد أن يؤدى آخر الأمر إلى إضعاف المجتمع، وإلى إضعاف الحكومة ذاتها بعد فترة من الوقت. ولكنى لا أنكر أن السلطة الاجتماعية المركزة قد تستطيع أن تضطلع بتنفيذ مشروعات جسام فى سهولة ويسر وفى وقت محدود، واتجاه معين. ويصدق هذا بشكل خاص فى الحروب. حيث يتوقف النجاح على سهولة نقل موارد الأمة وتوجيهها نحو نقطة واحدة معينة أكثر مما يتوقف على سعة هذه الموارد نفسها وغزارتها. ومن ثم كانت الأمم تشعر فى الحروب بوجه خاص بالرغبة فى توسيع سلطات الحكومة المركزية، بل إنها كثيراً ما تشعر بالحاجة إلى هذا التوسيع. فكل النابغين فى الفنون العسكرية يحبون هذا التركيز لأنه يزيد قوتها. كما أن جميع الذين يؤدونه يحبون الحروب لأنها تضطر الأمم إلى تركيز قواها فى أيدى الحكومة. وهكذا تكون النزعة الديمقراطية التى تدفع الناس دفعاً مستمراً إلى الاستكثار من امتيازات الدولة، وإلى التقليل من حقوق الأفراد - أسرع وأكثر استمراراً فى تلك الأمم الديمقراطية التى يجعلها موقعها الجغرافى معرضة للحروب الكثيرة الكبرى، بل إنه ليعرض كيانها نفسه لخطر الانهيار - منها فى الأمم الأخرى.

سبق أن بينت أن الخوف من اضطراب حبل الأمن، ومحبة الرفاهية الشخصية، تدفعان الأمم الديمقراطية بصورة غير محسوسة إلى العمل على زيادة مهام الحكومة المركزية،

---

(١) كان توكفيل يكتب هذه السطور حوالى سنة ١٨٤٠ وظاهر أن الباشا المقصود هو محمد على (١٨٠٥ - ١٨٤٩) وفى تلك السنة عقدت معاهدة لندن الشهيرة (١٥ يوليو سنة ١٨٤٠) بين إنجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا وتركيا (وبدون فرنسا فقد تخلت عن محمد على بعد أن كانت واقفة فى صفه). وهى المعاهدة التى انتهت بقصر حكم محمد على، على مصر وحدها.

وتخويلها مزايا من الحقوق والامتيازات لأنها فى نظرهم السلطة الوحيدة القوية المستنيرة المستقرة التى تستطيع أن تحميهم من الفوضى. ولست بحاجة إلى أن أضيف إلى ما تقدم، أن جميع الظروف الخاصة التى تؤدى إلى جعل حالة الجماعة الديمقراطية مضطربة، ومعرضة للأخطار؛ تزيد النزعة «الفطرية» العامة، وتدفع الأشخاص (من حيث هم أفراد) إلى أن يظلوا يضحون بحقوقهم حباً فى بقاء الهدوء مستتباً فى بلادهم.

وعلى هذا لاتكون الأمة ميالة إذن إلى زيادة مهام الحكومة المركزية إلا عندما تكون خارجة عن ثورة دموية طويلة المدى، انتزعت فيها الأملاك من أيدى أربابها السابقين، وتزعزعت كل المعتقدات، وامتلأت البلاد بأنواع مريرة من الكراهية العنيفة، والمصالح المتعارضة، والطوائف المصطرعة. فعندئذ يصبح الغرام باستقرار الهدوء العام شهوة عمياء، ويستولى على المواطنين حب عارم لرعاية النظام واستقراره؛ ولكنه حب مضطرب كل الاضطراب.

سبق أن درست عدة أسباب عارضة تضافرت كلها على تأييد تركيز السلطة، ولكنى لم أتكلم بعد على السبب الرئيسى منها. فأول الأسباب العارضة، التى تؤدى إلى اجتذاب جميع الشئون إلى أيدى صاحب السلطان فى البلاد الديمقراطية، إنما هو أصل ذلك الحاكم نفسه وميوله. فالناس الذين يعيشون فى عصور المساواة مغرمون بطبعهم بالحكومة المركزية، ومستعدون كل الاستعداد لتوسيع ما لها من امتيازات. ولكن إن حدث أن كانت هذه الحكومة نفسها تمثل مصالح الناس بأمانة وإخلاص؛ وكانت ميولها تتفق تمام الاتفاق مع ميولهم «الفطرية» فإن الثقة التى يولونها إياها تكاد تكون ثقة لاتحد، لأنهم يعتقدون أن كل ما يغدقونه عليها إنما يغدقونه فى الواقع على أنفسهم هم.

فاتجاه السلطات الإدارية نحو المركز يتم دائماً بشكل أقل سهولة وأكثر بطؤا فى عهود الملوك الذين لايزالون يستمسكون بشكل ما فى النظام الأرستقراطى العتيق، منه فى عهود الحكام الجدد العصاميين الذين يربطهم أصلهم وتربطهم ميولهم وطباعهم وعاداتهم، بقضية المساواة ربطاً وثيقاً. لست أقصد أن أقول هنا إن الحكام الذين من أصل أرستقراطى، ويعيشون فى عصور ديمقراطية لايسعون وراء تركيز الإدارة فى أيديهم، لابل أعتقد أنهم سيبذلون كذلك قصارى جهدهم فى هذا السبيل، ويسيرون فيها بكل همة ونشاط شأنهم شأن غيرهم. فهم يرون أن فائدة المساواة الوحيدة لاتكون إلا فى هذا الاتجاه، ولكن الفرص التى لديهم أقل مما عند الآخرين، لأن المواطنين بدلاً من أن يسارعوا إلى الموافقة على رغبات هؤلاء الملوك، فإنهم، كثيراً ما لايقدمون لهم الطاعة إلا مكرهين وعلى مضض منهم، على حين أن القاعدة فى الجماعات الديمقراطية هى أن التركيز يجب أن يتزايد كلما كان الملك أقل أرستقراطية.

عندما تقوم فئة عريقة من الملوك على رأس أمة أرستقراطية يديرون شئونها - وتتفق

ميول الملك الطبيعية تمام الاتفاق مع ميول النبلاء الطبيعية - عندئذ تجد الرذائل الذاتية فى المجتمعات الأرستقراطية مجالاً حراً تنطلق فيه دون أن تصادف ما يكبحها أو يعالجها ويوجهها. والأمر على العكس من ذلك عندما يتولى خليفة من جنس إقطاعى حكم أمة ديمقراطية؛ فتعليمه وعاداته وذكرياته الماضية وصلاته الاجتماعية ستدفعه كلها إلى الانحياز إلى العواطف التى يوحى إليه بها تباين الأحوال الاجتماعية وتفاوتها فى البلاد. وكذلك يتجه الشعب باستمرار بسبب ما فيه من تفاوت فى الأحوال الاجتماعية، إلى الأخذ بتلك العادات الأخلاقية التى تستحدثها فيها المساواة. وكثيراً ما يحدث فى تلك الأوقات أن يسعى المواطنون للحد من الحكومة المركزية بأنفسهم، لا من حيث هى سلطة استبدادية، بل من حيث هى قوة أرستقراطية، ويستمسكون كل الاستمساك بالدفاع عن استقلالهم؛ لا لأنهم يريدون أن يكونوا أحراراً ولكن لأنهم عقدوا عزمهم على أن يظلوا متساوين.

إن ثورة تطيح بعرش أسرة ملكية عريقة لتقيم مكانها رجالاً جدداً وتضعهم على رأس أمة ديمقراطية - قد تؤدى إلى إضعاف السلطة المركزية إضعافاً مؤقتاً، ولكن مهما ظهرت هذه الثورة فى بدايتها بمظهر الفوضى فلا ينبغى لنا أن نتردد فى أن نتنبأ بأن عاقبتها النهائية المحتومة ستكون التوسع فى امتيازات تلك السلطة نفسها وإحاطتها بالضمانات الكافية.

وأول شرط يجب توافره لتركيز السلطة العامة فى شعب ديمقراطى، بل الشرط الوحيد اللازم لنجاح هذا التركيز فى مثل هذا الشعب، هو أن تحب أنت المساواة، أو أن تجعل الناس يعتقدون أنك تحبها حقاً، فبذلك يصبح فن الاستبداد، الذى كان من قبل فناً معقداً كل التعقيد، بسيطاً كل البساطة، حتى لكأنه يتلخص كله فى مبدأ واحد ليس إلا.

الفصـــل الخـامس

السلطة العليا تزداد فى الأمم الأوربية فى عصرنا الحاضر مع أن الملوك فيها صاروا أقل استقراراً

إذا ما استعرض القارىء فى ذهنه ما سبق أن ذكرناه، استولت عليه الدهشة وتملكه الفزع من أن يرى كل شيء فى أوربا صار يعاون على ازدياد امتيازات الحكومة زيادة مستمرة لا تقف عند حد، على حين أن كل شيء فيها كذلك يعمل باستمرار على إضعاف استقلال الفرد، وزيادة خضوعه، وعدم استقراره.

وتوجد جميع النزعات العامة الدائمة التى تحفز الأمريكيين إلى تركيز السلطة - كما توجد فى دول أوربا الديمقراطية نفسها؛ وزيادة على ذلك فإن هذه الدول تعرض لطائفة من الأسباب الثانوية والعرضية التى لم يكن للأمريكيين بها عهد فكأن كل خطوة تخطوها هذه الدول الأوربية فى سبيل المساواة، إنما كانت تقربها من النظم الاستبدادية.

وحسبنا نظرة واحدة إلى ما حولنا لنقنع بصحة هذا القول. ففى العصور الأرستقراطية السابقة على عصرنا مباشرة، كان ملوك أوربا قد جردوا من كثير من الحقوق التى كانوا يعدونها جزءاً لا يتجزأ من سلطتهم، أو أنهم نزلوا عنها من تلقاء أنفسهم. فمنذ مائة سنة مضت، كنا نجد فى أكثر الأمم الأوربية أفراداً أو (هيئات) مستقلين الاستقلال الذى مكن لهم من أن يضطلعوا بإقامة العدالة بين الناس، وبأن يجيشوا الجيوش ويعملوا على صيانتها، ويفرضوا الضرائب؛ بل وكثيراً ما كانوا يسنون القوانين ويشرحونها. وإنا لنرى الدولة الآن فى كل بلد من البلاد قد احتكرت لنفسها وحدها، دون أى شريك لها، هذه الوظائف التى تعد طبيعية فى السلطة العليا، فهى لم تعد تسمح بقيام أى وسطاء ثانويين بينها وبين المواطنين، بل جعلت تقوم هى نفسها بتوجيههم فى كل ما له صلة بالشئون العامة، هذا ويجب ألا يفهم من ذلك أنى أقصد إلى نقد مبدأ تركيز السلطات أو ذمه، فإنى لبعيد كل البعد عن هذا، وإنما أردت أن أعرضه هنا عرضاً ليس إلا.

وكان فى أوربا فى ذلك العصر نفسه عدد كبير من السلطات الثانوية تمثل المصالح المحلية وتقوم بإدارة شئونها. وقد اختفت هذه السلطات المحلية الآن، وأخذ الباقى طريقه إلى الزوال السريع، أو إلى أن يصبح تابعاً لغيره كل التبعية. وانهار النبلاء الإقطاعيون فى أوربا كلها من أقصاها إلى أقصاها، وزالت حريات المدن وسلطات الإدارات المحلية أو هى فى طريقها إلى الزوال.

لقد عانت أوربا فى الخمسين سنة الماضية كثيراً من الثورات والثورات المضادة، التى أشاعت الاضطراب فى البلاد فى اتجاهات متفاوتة، ومهما اختلفت الاضطرابات فكلها متشابهة فى ناحية معينة، فقد زعزعت سلطات الحكومة الثانوية أو هدمتها. فالامتياوات المحلية التى لم يلغها الفرنسيون فيما فتحوه من الأقطار، قد خضعت آخر الأمر لسياسة الحكام الذين انتصروا على الفرنسيين. فقد رفض هؤلاء الحكام كل ما جاءت به الثورة الفرنسية من تجديد، ومن إصلاحات. ما عدا تركيز الحكومة، فهذا التركيز وحده هو المبدأ الذى ارتضوا أن يتلقوه عنها.

إن ما أريد أن أبينه هنا هو أن جميع الحقوق المختلفة التى انتزعت فى عصرنا، الواحد إثر الآخر، من الطبقات ومن الطوائف الصناعية (النقابات) بل ومن الأفراد أنفسهم، لم تؤد إلى إقامة سلطات ثانوية جدد على أسس أكثر ديمقراطية، بل ركزت جميعها، من غير أى استثناء، فى أيدى صاحب السلطان. فقد صارت الدولة فى كل بلد، تعمل باستمرار على زيادة إشرافها على أدنى أعضاء المجتمع. وتضيف إلى نفسها سلطات خاصة، تخول لها أن توجه كل فرد منهم الوجهة التى تشاء، حتى فى أصغر شئونه الخاصة.

لقد كانت الغالبية العظمى من المؤسسات الخيرية فى أوربا القديمة، فى أيدى أفراد أو أيدى طوائف من الصناع، ولكنها ما عتمت أن صارت كلها أو معظمها، تعتمد على الحكومة صاحبة السلطان، وتدار فى كثير من الأحيان بواسطتها مباشرة. فالدولة وحدها تقريباً هى التى تضطلع بتقديم الخبز للجائعين. وبإسعاف المرضى بالدواء والمأوى، وتقديم العمل للكسالى منهم، وتعمل كما لو كانت هى وحدها المطلوب منها العمل على تخفيف كل أنواع الشقاء والبؤس عن الأهالى.

وكذلك صار التعليم، وصار الإحسان، فى أكثر البلاد فى أيامنا الحاضرة من الشئون القومية، فتتسلم الدولة الآن الطفل من أحضان أمه، بل وكثيراً ما تنتزعه منها انتزاعاً، لتسلمه إلى وكلائها الرسميين ليتولوا شئونه. فقد أخذت الدولة على نفسها أن تملأ قلوب كل جيل بالعواطف وتزود عقولهم بالمعلومات، حتى غلبت الوحدة على التعليم العام كله، كما غلبت على كل شىء آخر. وأخذ التنوع والحرية يختفيان من بيننا فى كل يوم.

هذا، ولست أخشى أن أجهر بأن الدين نفسه قد صار فى جميع البلاد المسيحية؛ كاثوليكيه وبروتستانتيها؛ فى خطر الوقوع فى أيدى الحكومة. ولا يعنى هذا أن الحكام

قد صاروا يغارون كل الغيرة على ما لهم من حقوق فى حسم كل خلاف يقوم فى الشئون الدينية، بل يعنى أن سيطرتهم على إرادة أولئك الذين يتولون تفسير أمور الدين قد أخذت تزداد شيئاً فشيئاً، لقد جردوا رجال الدين من أملاكهم العينية، وعوضوهم عنها مرتبات ثابتة، واستغلوا نفوذ القسس لما فيه مصلحتهم الخاصة، بأن جعلوهم موظفين عندهم، بل كثيراً ما اتخذوهم خدماً لهم وحشماً، حتى استطاعوا بتحالفهم هذا مع رجال الدين أن يصلوا إلى أعماق نفوس الناس وسرائرهم.

ومع ذلك فهذا كله لايعدو أن يكون جانباً واحداً من جانبى الصورة، فسلطان الحكومة لم ينبسط على مجال السلطات القائمة كلها فحسب، كما رأينا تواً، بل إن هذا المجال قد غص به وضاق، حتى فاض إلى مجالات كانت إلى الآن وقفاً على الاستقلال الفردى. فمن المعروف أن ثمة طائفة كبيرة من الأفعال، كانت تعد دائماً خارجة عن إشراف الإدارة العامة؛ فغدت الآن خاضعة لها كل الخضوع، وأن عدد هذه الأفعال أخذ الآن فى الازدياد زيادة متصلة.

كانت الحكومة (العليا) فى الأمم الأرستقراطية تقتصر عادة على الإشراف على شئون المواطنين وإدارتها، من حيث ما يتصل فيها مباشرة وبطريقة محسوسة، بالمصلحة العامة، أما فيما عدا ذلك من الشئون فقد ترك الشعب حراً يفعل ما يشاء. وكانت حكومات هذه الشعوب تبدو وكأنها لاتدرى أن هناك نقطة تلتقى فيها أخطاء الأفراد وما يقاسونه من متاعب بسعادة الشعب العامة، وأن إنقاذ فرد من الخراب قد يكون مسألة تهم المصلحة العامة كلها.

أما الأمم الديمقراطية التى فى عصرنا الحاضر فتتجه نحو الطرف الأقصى المضاد، فلا يخفى أن معظم حكامنا لم يعودوا يقنعون بأن يحكموا الشعب فى جملته، بل أصبحوا يظنون أنفسهم مسئولين عن أفعال كل واحد من رعاياهم، وعن أحواله الخاصة، وعن مصيره المقدر له، فكأنى بهم قد تعهدوا بأن يرشدوا كل مواطن منهم ويعلموه جميع ما يتصل بالحياة من مختلف الشئون، وأن يجعلوه، إذا ما اقتضى الأمر، سعيداً شاء أو لم يشأ. أما الأفراد فقد صاروا يزدادون كل يوم ميلاً إلى النظر إلى السلطة العليا على هذا الضوء نفسه، فيطلبون منها العون فى كل ما هو ضرورى لهم، ويتجهون إليها بأبصارهم فى كل لحظة باعتبارها ناصحتهم ومرشدتهم.

وأؤكد أنه لم يعد يوجد فى أوربا كلها دولة واحدة لم تصبح الإدارة العامة فيها أشد تركزاً مما كانت من قبل فحسب، بل صارت كذلك أشد فضولاً وأكثر تدخلاً فى صغائر الأمور، فهى الآن تتدخل فى كل مكان فى كل مصلحة من مصالح الناس الخاصة، بأكثر مما كانت تتدخل من قبل، فصارت تنظم على هواها الكثير من أفعالهم، صغيرها قبل كبيرها، وتبسط سلطانها باستمرار على جميع الأفراد، وتحيط كلاً منهم برعايتها من كل وجه من الوجوه؛ فتعاونهم وتنصح لهم وتجبرهم على أداء ما تريد إجباراً.

لقد كان صاحب السلطان فى الأمة الماضية يعيش على ما تغله له ضياعه أو على ما يفرضه على رعاياه من ضرائب ومكوس، ولكن الحال قد تبدلت الآن غير الحال بعد أن زادت احتياجاته بازدياد قوته واتساع سلطاته. فالظروف التى كانت تحمل الملك فى القديم على أن يفرض ضريبة جديدة؛ تجعله هى نفسها الآن يلجأ إلى الاقتراض. ولم تلبث الدولة أن صارت مدينة لكثيرين من أغنياء البلاد، كما صارت تركز معظم رؤوس الأموال الكبرى فى أيديها.

هذا، وكان أمام الدولة طريقة أخرى لتجتذب رؤوس الأموال الصغيرة، فكلما ازداد اتصال الناس بعضهم ببعض؛ وازداد تساويهم فى الأحوال الاجتماعية، أصبح للفقراء موارد أكثر، وازدادت بذلك ثقافتهم؛ وكثرت رغباتهم، فلا غرو إن خطر ببال كل منهم أن يعمل على تحسين أحواله، فكانت وسيلتهم إلى ذلك التحسين، هى الادخار. وأدت هذه المدخرات إلى خلق عدد لا يحصى من رؤوس الأموال الصغيرة (هى ثمرة طيبة دائمة من ثمرات العمل الكادح) تظل تزداد كل يوم زيادة متصلة غير مقطوعة. ولكن الجزء الأعظم من رؤوس الأموال هذه يظل جامداً غير مستثمر إذا بقى مبعثراً فى أيدى أصحابه. ومن ثم قامت مؤسسة خيرية، ستصبح فى القريب العاجل، إن لم يخطئنى حسن التقدير، من أهم المؤسسات السياسية. فقد خطر لنفر من فاعلى الخير أن يجمعوا مدخرات الفقراء ويستثمروها، وما زالت هذه الجماعة الخيرية أو معظمها، تتجه الآن اتجاهاً لا خفاء فيه، إلى الانضمام إلى الحكومة، بل إن الدولة قد حلت فعلاً محل بعضها، واضطلعت بمهمة تعد جسيمة كل الجسامة؛ فقد عمدت إلى جميع المدخرات اليومية التى ادخرها عدة ملايين من العمال، وركزتها كلها فى مكان واحد، ثم جعلت تستثمرها وتقرض الناس منها على مسئوليتها بفائدة معينة؛ تحددها هى نفسها دون غيرها.

وهكذا صارت الدولة تجتذب إليها ثروات الأغنياء عن طريق الاقتراض وتجتذب فلوس الفقراء من طريق إيداعها صناديق الادخار، لتكون تحت تصرفها وحدها. وبذلك صارت ثروات البلاد تتدفق باستمرار فى أيدى الحكومة، وظل تجمعها هذا فى أيديها يزداد بنفس النسبة التى تتزايد بها مساواة الناس فى أحوالهم الاجتماعية، فالدولة وحدها هى التى توحى إلى نفوس الناس فى البلاد الديمقراطية بأنها جديرة بثقتهم فيها، وهى وحدها التى تبدو فى نظرهم قد كتب لها البقاء والدوام.

وهكذا لم يعد عمل الملك صاحب السلطان مقصوراً على إدارة بيت المال العام، بل صار يتدخل فى شئون الناس المالية الخاصة، فهو رئيس كل فرد من أفراد الجماعة، بل كثيراً ما يكون سيده المتحكم فيه، وزيادة على ذلك، فهو يقوم لهم بدور وكيلهم المالى، ودور الصراف معاً.

فلم تعد السلطة المركزية تؤدى من تلقاء نفسها جميع الواجبات التى كانت تؤديها

من قبل عدة سلطات مختلفة، ولم تعد توسع تلك الواجبات، وتتجاوز تلك السلطات فحسب، بل صارت تؤدى ذلك كله فى يقظة أتم، وفى قوة أعظم، واستقلال أكبر مما كانت تبدى من قبل. لقد نهضت جميع حكومات أوربا فى العصر الحاضر بعلوم الإدارة نهضة رائعة وأخذت تنجز أموراً أكثر، وتؤدى كل شىء بنظام أرقى، وفى وقت أقصر، وبنفقة أقل. فكأنى بها كانت تزداد خبرة وحنكة باستمرار من جميع تلك المعلومات التى جردت الأفراد منها، فأمراء أوربا وحكامها يشرفون الآن على أعمالهم وممثليهم إشرافاً يزداد كل يوم دقة وإحكاماً، فتراهم يبتكرون طرقاً جديدة لإرشادهم بأساليب أنجع؛ ويفتشون عليهم بطرق أيسر. فهم لم يكتفوا بأن يديروا كل شىء بواسطة عمالهم وموظفيهم، بل اضطلعوا هم أنفسهم بالإشراف على سلوك عملائهم هؤلاء فى كل صغيرة وكبيرة، وبذلك أصبحت الإدارة العامة معتمدة لا على سلطة واحدة بعينها فحسب، بل صارت تزداد كل يوم تركزاً فى ناحية واحدة، وفى أيد أقل عدداً. وهكذا صارت الحكومة تركز سلطاتها، بينما هى تزيد فى ميزاتها الخاصة، وبذلك صارت قوتها تزداد زيادة مزدوجة.

فعندما يفحص المرء منا نظام السلطة القضائية القديم فى كثير من الأمم الأوربية، يدهش من أمرين؛ استقلال تلك السلطة، واتساع وظائفها، فلم تكن المحاكم تفصل فقط فى معظم ما ينجم من خلافات بين الأفراد، إن لم تكن تفصل فيها كلها، بل إنها كانت فى أحوال كثيرة تعمل زيادة على ذلك، حكماً بين الأفراد وبين الحكومة.

لست أومىء هنا إلى الوظائف السياسية والإدارية التى اغتصبتها المحاكم فى بعض البلاد، بل إلى الواجبات القضائية المشتركة فيها جميعاً. ففى معظم الأقطار الأوربية كانت، ولا تزال، ثم حقوق شخصية كثيرة يتصل أغلبها بحق الملكية العام - كانت ولا تزال فى حماية القضاء، ولم تكن الحكومة تستطيع أن تعتدى عليها إلا بعد أخذ رأى القضاء فى الأمر. فهذه السلطة الشبيهة بالسياسية هى التى تميز عادة المحاكم القضائية الأوربية عن غيرها، إن فى كل الأمم قضاة، ولكن الأمم كلها لم تعهد إلى قضاتها بنفس الميزات.

أما عندما ندرس ما يجرى الآن فى الأمم الديمقراطية فى أوربا التى تسمى نفسها حرة، وكذلك ما يجرى فى غيرها من الأمم، نجد أن محاكم جديدة غير مستقلة أخذت تنشأ فى كل مكان، إلى جانب المحاكم القديمة، كى تفصل (بواسطة ولاية قضائية فوق العادة) فيما قد ينجم من خلاف بين الحكومة وبين الأفراد المواطنين. لقد ظلت السلطة القضائية القديمة تحتفظ باستقلالها، ولكن ولايتها القضائية قصرت وضيقت؛ فثم نزعة متزايدة ترمى إلى قصرها، على أن تكون مجرد حكم فحسب فى المصالح الشخصية.

وعدد هذه المحاكم الخاصة (التى فوق العادة) يزداد باستمرار، كما تزداد كذلك وظائفها واختصاصاتها، وبذلك صارت الحكومة تتخلص باستمرار من ضرورة إخضاع

سياستها وحقوقها لموافقة سلطة أخرى. ولما كانت الحكومة لاتستطيع أن تستغنى عن القضاة، رأت أن تقوم هى باختيارهم، على الأقل، وأن تعمل على استبقائهم تحت سيطرتها. وبعبارة أخرى، صارت تقيم بينها وبين الأفراد صورة للعدالة لا العدالة نفسها. فلم تقتنع الدولة بوضع الأمور كلها فى أيديها، بل بلغ الأمر أن صارت تفصل فيها جميعاً بنفسها، من غير رقيب عليها أو حسيب، ومن غير أن يكون ثمة أى مجال لاستئناف أحكامها، فهى أحكام نهائية.

ففى دولة أوربا الحديثة سبب وجيه مستقل عن جميع الأسباب التى أشرت إليها من قبل، يعمل دائماً على توسيع وظائف السلطة العليا وزيادة امتيازاتها، وإن لم ينتبه الناس إلى هذا السبب الانتباه الواجب له؛ وأقصد به نمو الصناعات، ذلك النمو الذى صار يغذيه تزايد المساواة الاجتماعية بين الناس. فالصناعة تجمع عادة عدداً كبيراً من الناس فى مكان واحد معين وتنشىء بينهم صلات جديدة معقدة، وتعرضهم بطبيعة مهنتهم لتغيرات كبيرة فجائية، من حيث الرخاء أو الشدة والحاجة، وفى أثناء هذه التغيرات يكون النظام العام فى خطر. وأخيراً قد يحدث أن تضحى هذه الأعمال الصناعية بصحة أولئك الذين يكسبون من ورائها، أو بحياتهم. ومن ثم صرنا نجد الطبقات الصناعية بحاجة إلى مزيد من التنظيم والإشراف والتقييد أكثر مما يتطلبه غيرها من طبقات المجتمع، ومن الطبيعى أن تزداد سلطات الحكومة بازدياد هذه الطبقات.

وتصدق هذه الحقيقة بشكل عام. أما ما سأذكره بعد فيصدق على أمم أوربا بوجه خاص، ففى القرون السابقة على القرن الذى نعيش فيه الآن، كانت الأرستقراطية تملك الأراضى الزراعية؛ وقادرة على الدفاع عنها؛ ومن ثم كانت هذه الأراضى محوطة بكل الضمانات الكافية، وكان أصحابها يستمتعون باستقلال عظيم، مما أدى إلى قيام عادات، وإلى وضع قوانين ظلت قائمة على الرغم من تقسيم الأراضى والقضاء على النبلاء. وإنا لنرى ملاك الأراضى والزراعيين اليوم أقدر الناس فى المجتمع على الإفلات بسهولة من إشراف السلطة العليا.

ففى تلك العصور الأرستقراطية نفسها التى يرجع إليها كل مصادر تاريخنا، لم يكن للأموال المنقولة شأن يذكر. وكان أصحابها ضعافاً مزدرين. أما طبقة الصناع فكانت مستثارة من تلك الجماعات الأرستقراطية؛ فإذا لم يكن لها نصراء مضمونون، لم تكن محمية، فى ظاهرها، وكثيراً ما كانت تعجز هى ذاتها عن حماية نفسها. فلا غرو أن نشأت عادة اعتبار الملكية الصناعية شيئاً ذا طبيعة خاصة، لا يستحق أن ينال نفس الاحترام، ولا نفس الضمانات التى تمنح فى العادة للملكية بشكل عام. وكان الناس ينظرون إلى رجال الصناعة على أنهم طبقة صغيرة خاصة فى النظام الاجتماعى، ليس لاستقلالها أية قيمة، ولا ضير من أن يترك أمرها لأهواء الأمراء والحكام من حيث تأديبها وتنظيمها. وحسبنا نظرة

إلى قوانين العصور الوسطى، فندهش من أن نرى فى عصور الاستقلال الشخصى تلك، أن الملوك كانوا يصدرون اللوائح والنظم بصورة لاتنقطع، فكانت تعوق تقدم الصناعة حتى فى أبسط تفصيلاتها، وكان التركيز على هذه النقطة نشيطاً كل النشاط ودقيقاً كل الدقة إلى أقصى حد يستطيعه .

حدثت منذ ذلك الوقت ثورة كبرى شملت العالم كله، فالملكية الصناعية التى كانت لاتزال فى ذلك الوقت فى مهدها، ترقت وانتشرت حتى عمت كل البلاد الأوربية: فازدادت الطبقة الصناعية وأثرت على حساب ما تبقى من الطبقات الأخرى، فقد نمت وما زالت تنمو دائماً من حيث العدد، ومن حيث الأهمية والثروة. وكان معظم الذين لاينتمون إليها متصلين بها فى نقطة واحدة على الأقل، فبعد أن كانت هى الطبقة المهملة المستثناة فى المجتمع أصبحت تهدد بأن تكون هى الطبقة الرئيسية فيه، وبعبارة أخرى الطبقة الوحيدة. ومع ذلك ظلت الأفكار والعادات السياسية التى كانت قد خلقتها فى الأزمنة القديمة، قائمة. فهذه الأفكار، وتلك العادات، لم تتغير لأنها قديمة؛ وتصادف أن كانت متفقة تمام الاتفاق مع الأفكار الحديثة، ومع العادات العامة فى عصرنا .

وهكذا نرى أن الملكية الصناعية لم تمد حقوقها بنسبة ما لها من أهمية وشأن. فالطبقات الصناعية لاتصبح أقل اتكالاً على غيرها، عندما تصبح أكثر عدداً، بل يظهر أنها، على العكس من ذلك، تحمل الاستبداد فى طواياها، وأن هذا الاستبداد الكامن فيها كان ينمو بطبيعة الحال مع نموها هى .

وكلما ازداد اشتغال الأمة بالصناعة ازداد شعورها بالحاجة إلى الطرق والترع والمرافىء وغيرها من الأعمال العامة أو الشبيهة بالعامة التى تيسر وسائل الحصول على الأموال. وكلما ازدادت الأمة ديمقراطية ضعفت قدرة الأفراد على إنجاز أعمال جسام مثل هذه، على حين تصبح الدولة أقدر على إنجازها. ولست أتردد أبداً فى تأكيد أن ميول جميع الحكومات الظاهرة فى الوقت الحاضر تتجه اتجاهاً واضحاً إلى أن تأخذ على عاتقها وحدها تنفيذ هذه الأعمال، وبهذه الوسيلة تزداد قبضتها إحكاماً على استبقاء الشعب الذى تحكمه معتمداً عليها كل الاعتماد .

ومن جهة أخرى، فكلما ازدادت قوة الدولة، وازدادت كذلك احتياجاتها، ازداد استهلاك الدولة للمنتجات الصناعية ازدياداً مستمراً. وصارت هذه السلع تصنع فى دور الصناعة عندها عادة أو فى مؤسسات الحكومة. وبذلك يصبح الحاكم فى كل مملكة هو الصانع الأول: فهو يستخدم عدداً كبيراً من المهندسين والمعماريين والميكانيكيين والصناع المهرة ويستبقيهم فى خدمته .

وليس الحاكم هو الصانع الأول فحسب، بل إنه ليتجه باستمرار لأن يكون رئيس الصناعيين جميعاً، وبالأحرى سيدهم جميعاً المتحكم فيهم. وعندما يصبح الأفراد متساوين

فى أحوالهم الاجتماعية يزدادون ضعفاً، وصاروا لا يستطيعون أن ينجزوا شيئا فى الصناعة دون أن ينضموا بعضهم إلى بعض ويتكتلوا، ولكن الحكومة ستظل تسعى باستمرار لوضع هذه التجمعات والتكتلات تحت إشرافها .

وخليق بنا أن نسلم بأن هذا النوع من الكائنات الجماعية التى يسمونها شركات لأقوى وأفظع من أى فرد من الأفراد، ذلك إلى أن مسئوليتها عما تفعل لأقل بكثير من مسئوليته، ومن ثم يبدو من المعقول ألا يسمح لها أن تستمتع باستقلال كبير عن الحكومة مثل ذلك الذى يصح أن يمنح لأى فرد من الأفراد .

ويميل الملوك إلى اتباع مثل هذه السياسة، بقدر ما تدعوهم إليها ميولهم وأذواقهم الخاصة. أما فى الأمم الديمقراطية فلا يستطيع الشعب أن يقاوم الحكومة إلا عن طريق الجمعيات والاتحادات، ومن ثم كانت الحكومات تنظر شزراً إلى تلك الجمعيات التى ليست تحت سلطانها مباشرة. ومما يجدر ذكره أن الشعب فى الأمم الديمقراطية كثيراً ما يساوره إحساس خفى بالخوف والغيرة، من جراء هذه الجمعيات نفسها، يمنع المواطنين من أن يدافعوا عنها؛ على الرغم من أنهم فى أشد الاحتياج إليها. إن قوة هذه الجمعيات الخاصة، ومدى استمرارها وسط ما فيه الجماعة كلها من ضعف وعدم استقرار، ليدهش المواطنين ويزعجهم، فهم لا يتحرجون من أن يعدوا تلك الحرية التى تتمتع بها كل جمعية منها فى استخدام قوتها الطبيعية، ميزة خطرة كل الخطر. فكل «الجماعات» التى تظهر فى عصرنا، هى زيادة على ذلك، سلطات جماعية جديدة لم يعترف لها الزمن بعد بأى حقوق، فهى تظهر فى الوجود عندما تكون فكرة الحقوق الخاصة ضعيفة، وسلطة الحكومة واسعة لا حد لها. فلا غرو أن كانت تفقد حريتها منذ أن تولد[1] .

وإنا لنجد فى جميع الأمم الأوربية الآن بعض أنواع من «الجماعات» لا يمكن أن تنشأ إلا بعد أن تستوثق الدولة منها، بعد فحص قوانينها، ثم تصرح لها بالوجود. وحدث فى كثير من الأمم محاولات عدة للتوسع فى تطبيق هذه القاعدة على كل الجمعيات، فلو نجحت هذه السياسة لتيسر التكهن بما يترتب عليها من عواقب .

فإن حدث وصار للملك حق عام يخول له أن يسمح بقيام «جماعات» من أنواع مختلفة بشروط معينة، فإنه لا يلبث أن يطالب بحق الإشراف عليها وإدارتها، كى يمنعها من أن تنحرف عن القواعد التى وضعها لها هو نفسه. وعندئذ تتجه الدولة - بعد أن تكون قد أخضعت لسلطتها جميع الناس الراغبين فى تكوين جماعات - تتجه إلى أن تحول جميع الذين ينتمون إلى جماعات سبق أن تكونت من قبل، إلى الخضوع لها كذلك؛ وبعبارة أخرى، تحول إلى هذه الحالة نفسها جميع الناس الموجودين فيها فعلاً

---

(١) انتقل تفكير المؤلف هنا إلى أوربا بدلاً من أمريكا فالجمعيات التى تفقد حريتها منذ أن تولد إنما كانت فى عصر المؤلف فى فرنسا وغيرها من البلاد الأوربية .

وهكذا تستولى الحكومات على الشطر الأعظم من هذه القوة الجديدة التى خلقتها المصالح الصناعية فى هذه الدنيا، وتحول هذا الشطر إلى تحقيق أغراضها هى، لقد أصبحت المصانع تحكمنا وأصبحت الحكومات هى التى تحكم هذه المصانع.

وإنى لأعلق أهمية كبيرة على كل ما ذكرته تواً؛ حتى لأخشى أن أكون قد أضعفت المعنى الذى أقصده بمحاولتى أن أزيده وضوحاً. فإن رأى القارىء أن ما ذكرته من الأمثلة تأييداً لملاحظاتى غير كاف، أو كان اختيارى لها سيئاً، وإن تصور أنى قد أفرطت فى المبالغة فى أى موضوع من المواضيع بشان اعتداء السلطة العليا؛ ومن جهة أخرى، قللت من شأن مدى المجال الذى لايزال مفتوحاً لجهود الأفراد المستقلين، إن كان الأمر كذلك، فإنى لأرجو منه أن يدع الكتاب لحظة، ويوجه عقله إلى التفكير فى الموضوعات التى حاولت شرحها، ليفحص بدقة وإمعان ما هو جار فى فرنسا وفى غيرها من الدول، وليسأل من حوله، ويبحث بنفسه، وعندئذ سأكون مخطئاً كل الخطأ إن لم يصل، من غير توجيه من جانبى وبطرق أخرى غير التى سلكت، إلى النقطة نفسها التى قصدت أن أوجهه إليها.

ولسوف يدرك أن التركيز قد ازداد فى الخمسين سنة الماضية، فى كل مكان بطرق شتى متعددة؛ فقد تضافرت الحروب والثورات والفتوح كلها على زيادة هذا التركيز، كما أن الناس كلهم قد عملوا على ازدياده. هذا، وفى الفترة نفسها التى حدث فى أثنائها أن تعاقب الناس بسرعة مذهلة على رياسة الأمور، كانت آراؤهم ومصالحهم ونزعاتهم قد تنوعت تنوعاً لاحد له، ولكنهم أرادوا جميعاً أن يعملوا، بشكل أو بآخر، على تحقيق هذا التركيز. لقد كانت هذه النزعة إلى التركيز هى النقطة الوحيدة الثابتة وسط مظاهر حياتهم وأفكارهم المتغيرة كل التغير.

ولو أن القارىء جشم نفسه مئونة أن يفحص تفصيلات الشئون الإنسانية هذه؛ ثم ألقى نظرة عامة شاملة تحيط بهذا المشهد الواسع كله، لاستولت عليه الدهشة من النتيجة التى يصل إليها. فسيجد، من جهة، أن أعرق الأسر، وأرسخها قدماً قد تزعزعت أو انهارت، وأن الناس صاروا يهربون فى كل مكان؛ وبأى شكل، من سيطرة قوانينهم عليهم، ويعملون على إلغاء سلطة حكامهم وأمرائهم، أو على الحد منها. وتبدو الأمم التى ليست فى ثورة سافرة قلقة ومتهيجة، على الأقل؛ تحركها روح ثورية واحدة. ومن جهة أخرى، وفى هذه الفترة عينها من الفوضى، وفى هذه الأمم المتمردة، تزيد امتيازات الحكومة العليا باستمرار حتى تصبح أكثر تركيزاً وأشد مغامرة، وأشد استبداداً، وأكثر اتساعاً، ويقع الشعب باستمرار تحت سيطرة الإدارة العامة؛ ويسلم إليها؛ على غير تفطن منه، جزءاً آخر من استقلال الفرد، حتى يذعن الناس أنفسهم الذين قلبوا من وقت لآخر، العروش، وداسوا على هامات الملوك، وينحنوا بشكل أكثر ذلة وصغاراً، لأتفه كاتب موظف.

وهكذا يبدو أن ثورتين متضاربتين تجريان الآن بين ظهرانينا، إحداهما تضعف السلطة العليا باستمرار، على حين تؤيدها الأخرى وتعمل على تقويتها باستمرار كذلك. ولست أعرف فترة أخرى فى تاريخنا بدت فيها هذه السلطة بمثل هذا الضعف أو بمثل تلك القوة.

ولكن عندما يفحص المرء أحوال هذا العالم عن كثب، يتبين له أن هاتين الثورتين متصلتان بعضهما ببعض أوثق اتصال؛ وتنشآن من مصدر واحد بعينه، ومع أن كل واحدة منهما اتجهت اتجاهاً خاصاً مستقلاً عن الأخرى، فكلتاهما تؤديان بالناس آخر الأمر إلى نتيجة واحدة.

ولست أتحرج من أن أعيد مرة أخرى وأخيرة؛ ما سبق أن قلته صراحة أو ضمناً فى مواضع عدة من هذا الكتاب، بأنه يجب علينا أن نحرص كل الحرص على ألا نخلط بين مبدأ المساواة والثورة التى تنتهى بإقامة هذا المبدأ فى أحوال الأمة الاجتماعية وفى قوانينها، فهنا يجثم السبب فى معظم تلك الظواهر التى تستثير دهشتنا.

لقد نشأت كل السلطات السياسية القديمة فى أوربا، من أكبرها إلى أدناها، فى عصور أرستقراطية؛ وكان معظمها يمثل مبادىء امتيازات الطبقات وعدم المساواة أو يدافع عنها. فكى يجعل معاصرونا الاحتياجات والمصالح الجديدة التى استحدثها لهم مبدأ المساواة هذا الآخذ فى النمو -هى السائدة فى الحكومة، اضطروا إلى قلب السلطات القديمة المقررة أو تقييدها، مما دفع الناس إلى إشعال الثورات وإحداث الانقلابات، وإلى أن يبثوا فى نفوس الكثيرين تلك المحبة العارمة لإحداث القلاقل والاضطرابات والاستمساك بالاستقلال، وهى أمور تولدها الثورات أيا كان غرضها الذى تهدف إليه.

لا أعتقد أن فى أوربا بأسرها أمة واحدة تقدم فيها مبدأ تساوى الناس فى الأحوال الاجتماعية تقدماً كبيراً دون أن تسبقه أو تلحق به بعض التغيرات العنيفة فى نظام الملكية، وفى الأشخاص أنفسهم، وأن كل هذه التغيرات أو جلها كانت مصحوبة بالكثير من الفوضى والاستبتار، فالذين قاموا بها هم أقل عناصر الأمة حضارة، ضد أكثرها رقياً وحضارة.

ومن ثم نشأت هاتان النزعتان المزدوجتان المتضادتان اللتان أشرت إليهما من قبل. فما دامت الثورات الديمقراطية قائمة على قدم وساق، يبدو أن الناس الذين أجمعوا أمرهم على تدمير السلطات الأرستقراطية القديمة المعادية لتلك الثورة، كانوا مدفوعين بروح استقلالية قوية تحركهم. وكلما اكتمل فوز مبدأ المساواة، أخذوا يستسلمون شيئاً فشيئا إلى الميول الطبيعية التى ولدتها هذه المساواة فى نفوسهم، وجعلوا يؤيدون حكوماتهم ويركزونها أكثر مما هى مركزة. لقد سعوا أن يكونوا أحراراً كى يجعلوا أنفسهم متساوين، ولكن كلما ازدادت المساواة رسوخاً بمعاونة الحرية أدى ذلك إلى جعل الحصول على الحرية أصعب وأشق.

إن حالتى الأمة هاتين لاتحدثان عادة معاً الواحدة تلو الأخرى، فقد بين لنا الجيل الأخير فى فرنسا كيف يتيسر للشعب أن ينظم استبداداً طاغياً فى الجماعة، فى الوقت نفسه الذى تخلص فيه من سلطة النبلاء، وتحدى سلطة الملوك جميعاً، وبذلك يكون قد علم العالم كيفية الحصول على استقلاله وكيفية تضييعه كذلك[1].

يرى الناس فى عصرنا أن السلطات القديمة المقررة تتهاوى من كل ناحية أمامهم، وكذا جميع السلطات القديمة التى كانت تؤثر فيهم تلفظ أنفاسها الأخيرة. وأن جميع الحواجز المعهودة لهم تتداعى وتتساقط هى الأخرى، وهذا ما يجعل أعقل الناس يضطرب ويتردد فى أحكامه. إنهم لاينظرون إلا إلى هذه الثورة المدهشة الحادثة على مرأى منهم، ولذلك يتصورون أن الفوضى ستنتشر بينهم إلى الأبد، ولكنهم إن نظروا إلى النتائج النهائية التى تؤدى إليها هذه الثورة لربما ساورتهم مخاوف أخرى. أما من ناحيتى، فلست أثق بروح تلك الحرية التى يبدو أنها تحرك أهل عصرنا، إذ أنى أدرك إدراكاً واضحاً أن أمم هذا العصر فى هرج واضطراب، ولكنى لا أرى بوضوح أنها أمم متحررة واسعة الأفق وأخوف ما أخافه عليها أن يجد الملوك أنفسهم فى ختام هذه الاضطرابات التى تهز العروش من أساسها، أنهم قد صاروا أقوى مما كانوا.

---

(١) قد يشير المؤلف بذلك إلى الدور الذى قام به نابليون.

الفصـــل الســـادس

نوع الاستبداد الذى ينبغى أن تخشاه الأمم الديمقراطية

لاحظت أثناء إقامتى بالولايات المتحدة أن حالة المجتمع الديمقراطى التى تشبه حالة الأمريكيين، قد تعاون كل العون على قيام الاستبداد. وبعد عودتى إلى أوربا شاهدت مدى استخدام الغالبية من حكامنا الأفكار والعواطف والاحتياجات التى استحدثتها تلك الحالة عينها ليوسعوا نطاق سلطانهم. فأدى بى هذا إلى أن الأمر قد ينتهى بالأمم الأوربية إلى أن تعانى شيئاً من ذلك الظلم الذى عانته من قبلها أمم عدة فى الزمن القديم.

هذا، وإن الاستمرار فى بحث هذا الموضوع بشكل أكثر تفصيلاً، والتفكير فيه خمس سنوات أخرى، لم يقللا من مخاوفى، وإن غيرا موضوع هذه المخاوف.

ولم يحدث أن بلغ ملك من ملوك العصور السالفة، من الاستبداد المطلق ولا من القوة والبطش، أن يضطلع وحده بإدارة إمبراطورية مترامية الأطراف تشمل عدة أجزاء، فيديرها كلها بنفسه من غير وساطة عدد من الناس يعاونونه فيها، ولم يحدث قط أن ملكاً حاول أن يخضع رعاياه جميعاً من غير تمييز بينهم لنظام واحد صارم من القوانين واللوائح التفصيلية؛ ولا أن ملكاً حاول أن ينزل بنفسه إلى كل عضو من أعضاء المجتمع ليوجهه ويهذبه، فمثل هذه الخواطر لم تطرأ قط على عقل بشر. وإن طرأت، فإن قلة ما يرد إليه من المعلومات، ونقص النظم الإدارية، والعقبات الطبيعية الناجمة عن التفاوت بين الناس، سرعان ما تحول بينه وبين تنفيذ مثل هذا المشروع الواسع.

فلما كان أباطرة الرومان فى أوج عظمتهم وقوتهم ظلت شعوب الإمبراطورية المختلفة مستمسكة بعادات وقوانين منوعة كل التنوع. فمع أن كل أقطار الإمبراطورية كانت خاضعة لإمبراطور واحد، فكل قطر من تلك الأقطار تقريباً كان يدار على حدة من غير نظر إلى الأقطار الأخرى. وكان بها كثير من المدن والأقاليم الحرة القوية تحكم نفسها بنفسها حكماً ذاتياً. ومع أن حكومة الإمبراطورية كلها كانت مركزة كل التركيز فى أيدى الإمبراطور وحده، وكان دائماً الحكم الفصل فى كل الأمور، ولا سيما فى أوقات

الشدة والضرورة، فمع ذلك كله، ظلت تفاصيل الحياة الاجتماعية وأعمال الأفراد الشخصية خارج نطاق رقابته عادة. وفى الحق كان الأباطرة يملكون قوة هائلة لا حد لها، تسوغ لهم أن يرضوا كل ميولهم وأهوائهم مهما بلغت من الغرابة، وأن يستخدموا فى هذا السبيل سلطة الدولة وكل مواردها. وكثيراً ما أساءوا استخدام هذه القوة بصورة تحكمية لكى يجردوا بعض رعاياهم مما فى حيازتهم من أموال، أو كى يقضوا على حيواتهم. لقد كان استبدادهم ثقيلاً مرهقاً كل الإرهاق للأقلية من رعاياهم، لكنه لم يصل إلى حد أن يشمل الأغلبية منهم، لأنه كان مقصوراً على تحقيق بضعة أغراض رئيسية، أما سائر الأغراض فلم يمسسها بشىء. لقد كان استبداداً باطشاً عنيفاً، ليس فى ذلك شك، ولكن مداه كان، مع ذلك محدوداً.

ولو قدر للاستبداد أن يقوم فى أمة ديمقراطية فى عصرنا الحاضر، لاتخذ صبغة مختلفة عما نعهده؛ فسيكون أوسع مدى وأخف وطأة، ويحط من قيم الناس، من غير أن يعذبهم. ولا شك فى أن الملوك فى عصر من تلك العصور التى انتشر فيها التعليم، وانتشرت المساواة، كالعصر الذى نعيش فيه، ليسهل عليهم أن يجمعوا كل السلطة السياسية فى أيديهم، ويعتادوا أن يتدخلوا فى مصالح الناس الشخصية بشكل أتم مما كان يتدخل به أى عاهل من عواهل العصور القديمة. ولكن مبدأ المساواة هذا الذى يسهل قيام الاستبداد بالحكم، هو نفسه الذى يخفف من قسوته. فقد سبق أن رأينا كيف أن عادات المجتمع تصبح أرفق، وأكثر إنسانية كلما قلت الفروق التى بين الناس، وازدادوا تماثلاً. فإن لم يكن ثم أحد فى الجماعة ذا قوة عظيمة أو ثروة عريضة لكان الاستبداد مقصوص الجناح، تعوزه الفرص للعمل، وينقصه المجال اللازم له. فكلما صارت ثروات الناس معتدلة أصبحت نزعاتهم بطبيعة الحال محدودة، وخيالهم مقيداً وملذاتهم ساذجة. ولا شك فى أن هذا الاعتدال العام يخفف من غلواء الملوك أنفسهم، ويحد من مدى رغباتهم بما يقيمه فى سبيلها من عراقيل ويضعه لها من حدود.

هذا ومن اليسير أن أضيف إلى هذه الأسباب المستمدة من طبيعة المجتمع نفسه أسباباً أخرى كثيرة آخذها من خارج الموضوع الذى أنا بصدده، ولكنى أوثر الاقتصار على الحدود التى رسمتها لنفسى.

فقد تصبح الحكومات الديمقراطية عنيفة، بل قاسية، فى أوقات معينة؛ يشتد فيها غليان الشعب وثورته، أو فى أوقات الأخطار الجسام التى قد تلم بها، إلا أن هذه الأحوال نادرة وقصيرة الأجل. هذا، وكلما فكرت فى نزعات أهل عصرى الصغيرة وفى رقة آدابهم، وسعة ثقافتهم، وصفاء ديانتهم، وأخلاقهم وعاداتهم النشيطة المنتظمة، وفى القيود التى يراعونها فى رذائلهم، كما يراعونها فى فضائلهم - عندما أتدبر ذلك كله لا أخشى عليهم أن يجدوا فى زعمائهم طغاة مستبدين، بل حتى أن يجدوا فيهم أوصياء عليهم.

وعلى هذا، أرى أن نوع الاستبداد الذى يهدد الأمم الديمقراطية لايشبه ما سبق أن ظهر منه فى العالم من قبل، فى شىء، ولن يجد معاصرونا له مثيلا فى كل ما يتذكرونه. وعبثاً أحاول أن أجد تعبيرا ينقل بدقة الفكرة التى كونتها بشأنه، فلفظتا (الاستبداد) و(الطغيان) القديمتان لاتصلحان للتعبير عن هذا المعنى، فالشىء نفسه جديد، وإذا كنت لاأستطيع أن أسميه، فلا أقل من أن أحاول أن أعرفه وأحدد معالمه.

أود أن أتصور تلك الملامح الجديدة التى يمكن أن يتجلى فيها الاستبداد فى العالم، فأول شىء ندهش له، وجود جمع غفير لايحصى من أناس متماثلين متساوين، يسعون باستمرار وراء الحصول على ملذات صغيرة تافهة ينغمسون فيها. كل منهم يعيش منفصلاً عن الآخر كأنه غريب عن سائر الناس، لايحفل بمقدراتهم ومصائرهم، فأطفاله وأصدقاؤه الخواص هم كل الجنس البشرى فى نظره. أما سائر مواطنيه فهو لاشك منهم ولكنه لايراهم؛ ويلمسهم ولكنه لايحس بوجودهم، فهو لايوجد إلا فى نفسه، ولنفسه. فإن بقيت له أسرته فأقل ما يمكن أن يقال عنه، أنه لم يعد له وطن.

وفوق هذا الفريق من الناس تقوم قوة ضخمة تضطلع وحدها بكل ما يوفر لهم المسرات والمتع، وتسهر على مصائرهم؛ وهى قوة مطلقة، دقيقة، منظمة بعيدة النظر، ورفيقة. فسلطتها أشبه بسلطة الأب. إن كان غرضها مثل غرضه؛ وهو العمل على إعداد الناس للنضج والرجولة، ولكنها على النقيض من ذلك لاتسعى إلا وراء استبقائهم فى طفولة دائمة لايتجاوزونها؛ إنها ليرضيها أن ترى الشعب يستمتع ويمرح، مادام لايفكر فى شىء سوى ملذاته ومتعه. فمثل هذه الحكومة يسرها كل السرور أن تعمل على توفير السعادة للشعب، بيد أنها تؤثر أن تكون هى العامل الوحيد، والحكم الوحيد، الذى لاشريك له فى العمل على إسعادهم. إنها تعمل على أن توفر لهم الأمان والأطمئنان، وتقف سلفاً على احتياجاتهم، ثم تعمل على سدها، فتيسر لهم المسرات، وتدير لهم كل شئونهم الأساسية، وكل مصانعهم، وتنظم لهم مواريثهم، وتوزعها على مستحقيها، فما الذى يمنعها بعد ذلك ياترى من أن تعفيهم من متاعب التفكير ومن هموم العيش والحياة ؟

وهكذا تجعل ممارسة حرية الإرادة كل يوم أقل نفعاً وأقل تكراراً، وتحصر عمل الإرادة فى دائرة أضيق، وتظل تسلب كل مواطن شيئاً فشيئا، حتى قدرته على حسن استخدام ذاته. لقد هيأ مبدأ المساواة الناس لتقبل كل هذه الأمور وجعلهم ميالين لتحولها ومعاناتها، بل وكثيراً ما يجعلهم يعدونها نعمة وبركة عليهم.

فبعد أن يكون صاحب السلطان قد وضع بهذه الطريقة كل عضو من أعضاء الجماعة، الواحد بعد الآخر فى قبضته القوية؛ وبعد أن يشكله على النحو الذى يهوى ويريده -إذا به يبسط كل قوته على الجماعة كلها. وينشر على الناس شبكة واسعة من عدة قواعد ولوائح صغيرة معقدة، دقيقة وموحدة، يضل فيها العباقرة وذوو الهمم،

فلا يعرفون طريقهم إلى التفوق على غيرهم. فهو لايحطم إرادة الناس، ولكنه يضعفها ويرهقها ويوجهها، فهو قلما يجبر الناس على أن يعملوا شيئاً يريده، ولكنه يقف حائلا دون ما يريدون أن يعملوه. إنه لا يهدم شيئاً عمله، ولكنه يحول دون أى شيء أن يوجد؛ فهو لا يبطش بأحد، ولكنه يضيق المجال على الناس، ويضعفهم ويبلدهم، حتى ينتهى به الأمر أن يحول كل الأمة إلى شيء لايزيد على قطيع من الحيوان، هياب نشط، مجتهد، راعيته الحكومة نفسها.

لقد كنت أعتقد دائماً أن هذا النوع من العبودية المنظمة الرقيقة الهادئة التى وصفتها تواً يصح أن يأتلف مع بعض مظاهر الحرية ائتلافاً أكثر مما يتصوره الناس، وأنه ليس من المستحيل أن يقوم فى ظل سيادة الشعب وكنفها.

يحرك أهل عصرنا الآن باستمرار نزعتان متضادتان، فهم من جهة يريدون أن يقادوا ويوجهوا، ويريدون فى الوقت نفسه أن يكونوا كذلك أحراراً. وإذ لا يستطيعون أن يقضوا على واحدة من هاتين النزعتين المتعارضتين، بذلوا جهدهم ليرضوهما كلتيهما معاً، فتصوروا شكلاً من أشكال الحكم فريداً، أبوياً، قوياً كل القوة، ولكنه شكل يختاره المواطنون أنفسهم. لقد جمعوا بين مبدأ التركيز ومبدأ سيادة الشعب. وهذا يتيح لهم فترة للراحة، فهم يتعزون عن أنهم مازالوا تحت الوصاية، بأن يتذكروا أنهم هم الذين اختاروا بأنفسهم الأوصياء عليهم. فكل شخص منهم يرضى بأن يقاد، لأنه يرى أن الذى بيده طرف المقود، ليس فرداً، ولا مجموعة من الأشخاص، وإنما هو الشعب فى جملته.

وهكذا ينضى المواطنون عن أنفسهم حالة التبعية التى هم فيها، لفترة من الزمن تكفى لأن يختاروا شخصاً، يسودونه عليهم، ثم يعودون بعدئذ إلى تبعيتهم وعدم استقلالهم من جديد. هذا، وثم عدد كبير من الناس فى الوقت الحاضر يرحبون بمثل هذا النوع من التوفيق بين الاستبداد الإدارى، وبين سيادة الشعب؛ فهم يخيل إليهم أنهم عملوا ما فيه الكفاية لحماية الحرية الشخصية عندما يسلمون هذه الحرية إلى سلطة الشعب فى جملته. وليس هذا مما يرضينى، فإن طبيعة السيد الذى على أن أطيعه لا تهمنى بقدر ما يهمنى أمر الطاعة نفسها.

ولست أنكر مع ذلك أن دستوراً من هذا القبيل يبدو لى أفضل مائة مرة من ذلك الذى بعد أن يركز جميع سلطات الحكومة، يعود ويضعها فى يدى شخص غير مسئول، أو فريق من الناس غير مسئولين. وليس من شك فى أن هذا النوع الثانى أسوأ أشكال الحكم التى يمكن أن يتخذها استبداد الديمقراطية.

عندما يكون صاحب السلطان منتخباً، أو تراقبه أدق مراقبة هيئة تشريعية منتخبة انتخاباً صحيحاً، ومستقلة فعلاً، كان الضغط الذى يسلطه على الأفراد أشد فى بعض الأحيان، ولكنه يكون دائماً أقل إذلالاً لهم. فعندما يكون المواطن مرهقاً بالظلم، ومجرداً

من كل سلاح يقاوم به من يظلمه، يستطيع أن يتصور أنه، بإذعانه لأوامر صاحب السلطان، إنما يطيع نفسه، وأنه عندما يضحى بسائر رغباته، فهو إنما يضحى بها فى سبيل كل شيء يريده هو. كذلك أستطيع أن أفهم أنه عندما يكون الملك (أو صاحب السلطان) ممثلاً للأمة ومعتمداً على الشعب فإن الحقوق والسلطات التى يحرم منها كل مواطن، لاتخدم رئيس الدولة فحسب، بل تخدم الدولة نفسها أيضاً؛ وأن الأفراد تنالهم بعض الفوائد من جراء تضحيتهم باستقلالهم الذى نزلوا عنه للشعب. بإيجاد تمثيل قومى للشعب فى بلد يكون الحكم فيه مركزاً كل التركيز، يعنى إذاً تقليل ذلك الشر الذى قد يؤدى إليه الإسراف فى التركيز، ولكنه لايؤدى إلى الخلاص منه.

هذا، وإنى لأعلم حق العلم أننا بهذه الطريقة قد نفتح المجال لتدخل الأفراد فى الشئون الهامة الكبرى، ولكنا لانكون قد قضينا على هذا التدخل فى صغار المسائل، ولا فى الأمور ذات الطابع الشخصى، ويجب ألا يعزب عنا أنه من الخطر كل الخطر أن يستعبد الإنسان فى شئون الحياة الصغيرة التفصيلية. أما من جهتى فإنى أميل إلى الاعتقاد بأن الحرية ليست بالضرورية فى الشئون الكبيرة الهامة، ضرورتها فى صغائر الأمور، ذلك إن كان من الممكن أن يتأكد المرء من الواحدة دون أن يكون حائزاً للأخرى.

ويتجلى إخضاع الناس هذا فى الأمور الصغيرة كل يوم، ويشعر به كل المواطنين من غير استثناء. ومع أنه لايدفع الناس إلى المقاومة فإنه يقف فى سبيلهم باستمرار، يعارضهم ويقاومهم حتى يحملهم آخر الأمر إلى النزول عن ممارسة إرادتهم. وبذلك يثبط من همتهم تدريجياً، ويضعف من أخلاقهم، على حين أن تلك الطاعة التى تنتزع المواطن قسراً فى بضعة ظروف حرجة وهامة كل الأهمية، ولكنها، مع ذلك نادرة الحدوث، هذه الطاعة لاتكشف عن وجه الاستعباد إلا من بعيد، وفى فترات معينة، ولا تدع هذا الاستعباد يلقى عبئه إلا على عدد صغير من الناس. فمن العبث أن نكلف هؤلاء المواطنين أنفسهم، بعد أن جعلناهم معتمدين الاعتماد كله على السلطة المركزية، أن يختاروا من حين إلى حين هذه السلطة المركزية، فندرة ممارستهم لحريتهم فى الاختيار، هذه الفترة الوجيزة على الرغم من أهميتها، لاتمنعهم من أن يفقدوا قدرتهم على التفكير والعمل والوجدان بأنفسهم، وبذلك يهبطون شيئاً فشيئاً عن مستوى الإنسانية.

وأزيد على ذلك أنهم لايلبثون أن يصبحوا عاجزين عن ممارسة تلك الميزة الكبرى الوحيدة التى بقيت لهم. فالأمم الديمقراطية التى أدخلت الحرية فى نظامها السياسى فى الوقت نفسه الذى تعمل فيه على زيادة الاستبداد فى النظام الإدارى، قد أدى بها ذلك إلى الوقوع فى متناقضات عجيبة. فإن كانت مسألة إدارة الشئون الصغرى التى كل ما تحتاج إليه ممن يتولاها لايعدو الفطرة السليمة، قالوا إن الشعب غير كفء للاضطلاع بهذه الإدارة، على حين إن كانت حكومة البلاد فى خطر، عهدوا إلى الشعب هذا نفسه،

بسلطات واسعة كل السعة. لقد جعلوا من هذا الشعب ألعوبة فى أيدى الحاكم مرة؛ وأخرى فى أيدى سادته ؛ فهم أكثر من ملوك وأقل من أناس عاديين . فبعد أن يكونوا قد استنفدوا كل أنواع الانتخاب من غير أن يوفقوا إلى نوع واحد يتفق مع أغراضهم، ظلوا مندهشين ومصممين على الاستمرار فى البحث والسعى، كأن الداء الذى يلاحظونه لم ينشأ فى دستور البلاد أكثر مما ينشأ فى نظام هيئة الناخبين .

حقاً إنه لمن العسير علينا أن نتصور كيف أن أناساً تخلوا تماماً عن عادة حكم أنفسهم بأنفسهم يمكن أن ينجحوا فى أن يحسنوا اختيار الذين سيتولون حكمهم ويدبرون أمورهم، فليس ثمة شخص واحد يستطيع أن يعتقد أن حكومة متحررة رشيدة نشيطة، يمكن أن تنبثق من انتخابات شعب خاضع مغلوب على أمره .

إن دستوراً جمهورياً فى رياسته ، وملكياً أكثر من الملك فى سائر أجزائه ، ليبدو لى دائماً أشبه بوحش عجيب قصير الأجل . فرذائل الحكام ، وعجز الشعب ، سرعان ما تؤديان إلى القضاء عليه ، وستعمل الأمة ، وقد تعبت من ممثليها ونوابها ومن نفسها كذلك ، على إيجاد مؤسسات أكثر حرية ، وإلا فإنها سرعان ما تعود وتطرح نفسها عند قدمى سيد فرد يتحكم فيها .

الفصـــل الســـابـع

تتمة الفصـــول السابقة

إن إنشاء حكومة استبدادية مطلقة، فى شعب تساوت فيه أحوال الناس الاجتماعية، لأيسر، فى اعتقادى من إنشائها فى أى شعب آخر؛ ويخيل إلى أنه إذا ما أقيمت حكومة من هذا القبيل، فى مثل ذلك الشعب فإنها لا تكتفى بأن تعتسف الناس وتظلمهم، بل لينتهى بها الأمر أن تجرد كلاً منهم من كثير من أسمى الصفات التى يمتاز بها بنو الإنسان. فلا غرو أن بدا لى الاستبداد أمراً يجب أن يخشى كل الخشية، ولا سيما فى العصور الديمقراطية. وإنى لأعتقد: أنى أحب الحرية فى كل عصر من العصور، ولكننى أشعر فى عصرنا الحاضر، بميل إلى أن أعبدها.

ومن جهة أخرى، فأنا مقتنع كل الاقتناع بأن كل من يحاول أن يقيم السلطة فى العصور التى نحن مقبلون عليها، على أساس من الامتيازات الأرستقراطية سيكون مآله الفشل. وكل من يحاول أن يستمد السلطة من طبقة واحدة ويستبقيها لها، مقضى عليه كذلك بالفشل. فليس ثمة حاكم فى أيامنا هذه بلغ من المهارة، أو من القوة، مبلغاً يخول له أن يقيم حكماً استبدادياً، بأن يعيد تلك الفوارق الدائمة بين رعاياه، والتى تميز بعضهم على بعض. فلم يعد ثمة مشترع بلغ من الحكمة والقوة ما بلغ، يستطيع أن يحتفظ بالمؤسسات الحرة قائمة من غير أن يتخذ المساواة له شعاراً، ويجعل منها مبدأه الأول. فعلى جميع معاصرينا الذين يودون أن يقيموا استقلال بنى جنسهم وكرامتهم ويصونوهما، أن يبرهنوا على أنهم أصدقاء المساواة وأنصارها. والوسيلة الوحيدة إلى ذلك أن يكونوا هم أنفسهم متساوين فعلاً، فعلى هذا يتوقف نجاحهم فى مشروعهم المقدس. فليست المسألة مسألة إعادة بناء مجتمع أرستقراطى، بل جعل الحرية تنبثق من صميم الحالة الاجتماعية الديمقراطية التى شاء الله لنا أن نعيش فيها.

إن هاتين الحقيقتين الأوليتين بسيطتان فى نظرى؛ وهما كذلك واضحتان عميقتان، وعليهما تترتب نتائج كثيرة؛ فهما تؤديان بى، بطبيعة الحال، إلى درس مشكلة نوع الحكومة الحرة الذى يمكن أن يقام بين شعب تساوت أحواله الاجتماعية.

فمن طبيعة تكوين الأمم الديمقراطية نفسه، ومن طبيعة احتياجاتها، يتبين أن قوة

الحكومة فى هذه الأمم يجب أن تكون أكثر وحدة وانسجاماً، وأشد تركيزاً. بل أوسع وأقوى وأنفذ، منها فى الأمم الأخرى. هذا، ويكون المجتمع فى جملته، أقوى فيها بالطبع وأنشط. على حين يكون الفرد أكثر إذعاناً وأشد ضعفاً؛ وبذلك يزداد ما يعمله المجتمع، ويقل ما يعمله الفرد، وهذا أمر لامناص منه.

فخليق بنا إذن أن ننتظر أن يكون مدى الاستقلال الفردى واسعاً أبداً فى البلاد الديمقراطية، سعته فى البلاد الأخرى الأرستقراطية؛ ومع ذلك فهذا ليس بالشىء المرغوب فيه. فكثيراً ما يحدث فى البلاد الأرستقراطية أن يضحى بالشعب فى جملته فى سبيل الفرد، وأن يضحى بسعادة الأغلبية الكبرى فى سبيل عظمة الأقلية. فمن الضرورى، بل من المرغوب فيه أيضاً، أن تكون حكومة الشعب الديمقراطى نشيطة، قوية، ويجب ألا تحدثنا أنفسنا بأن نجعلها ضعيفة، وخاملة كسلى، بل كل ما ينبغى لنا أن نعمله هو أن نمنعها أن تسىء استخدام نشاطها وقوتها.

كان الظرف الذى عاون أكثر من أى شىء آخر على كفالة استقلال الفرد فى العصور الأرستقراطية -أن صاحب السلطان لم يدع أنه يقوم وحده بكل شئون الجماعة وإدارة أمورها جميعاً، فقد كان مضطراً أن يدع بعض هذه الوظائف لأعضاء الأرستقراطية، مما جعل السلطة العليا مقسمة دائماً ومن ثم لم يقع عبؤها كله أبداً بشكل واحد على شخص.

وليس ذلك لأن الحكومة لاتستطيع أن تقوم بكل شىء بنفسها مباشرة فحسب، بل إن الكثيرين من موظفيها الذين اضطلعوا بعملها وحلوا محلها فيه، لم يكونوا دائماً تحت سيطرتها وطوع أمرها، لأنهم كانوا يستمدون سلطتهم من حسبهم وأصلهم لامن الدولة نفسها. ولا يخفى أن الدولة لاتستطيع أن تخلقهم، ولا أن تقضى عليهم كلما شاءت وشاء لها هواها؛ ولا هى تستطيع أن تكرههم على أن يتمشوا دائماً وباطراد مع أدنى رغباتها. هذا ضمان آخر على كفالة استقلال الفرد.

ولا يفوتنى أنا لانستطيع أن نلجأ فى الوقت الحاضر إلى هذه الوسيلة عينها؛ فثم طرق ديمقراطية معينة يمكن أن تحل محلها، فبدلاً من أن نضع جميع السلطات الإدارية التى انتزعت من النبلاء ومن الطوائف الصناعية فى أيدى صاحب السلطان وحده، يصح أن نعهد بجزء منها إلى هيئات عامة ثانوية تتكون مؤقتاً من مواطنين عاديين، وبذلك نزيد فى ضمان حرية الأفراد وفى توكيدها لهم، من غير أن نقرر ما بينهم من مساواة.

إن الأمريكيين الذين لايحفلون بالألفاظ كما يحفل بها الفرنسيون، مازالوا يطلقون لفظة (County) على أوسع وحدة إدارية عندهم ولكنهم أقاموا فيها مجلساً إقليمياً يقوم ببعض الوظائف عينها التى كان يقوم بها «الكاونت».

فليس من العدل ولا من العقل فى شىء أن نغير فى عصر من عصور المساواة، كالعصر

الذى نعيش فيه، نظام الموظفين الوراثى. ولكن ليس هنالك ما يمنع من أن نحل محلهم نظام الموظفين العامين الذين يختارون على أساس الانتخاب. فالانتخاب، كما لا يخفى، وسيلة ديمقراطية تكفل للموظف العام استقلاله إزاء علاقته بالحكومة المركزية، كما كان يكفله له نظام المراتب الوراثية فى الأمم الأرستقراطية، بل إنه ليكفل له هذا الاستقلال أكثر مما كانت تكفله له تلك.

فمن المعلوم أن الأمم الأرستقراطية حافلة بالكثيرين من الأفراد الأغنياء ذوى النفوذ والسلطان ممن يستطيعون أن يسدوا احتياجاتهم بأنفسهم، ولا يسهل الضغط عليهم حتى ولو خفية ومن وراء ستار. فأمثال هؤلاء يستطيعون أن يحملوا الحكومة على أن تراعى عادات الاعتدال والتحفظ. هذا، وليس يغرب عنا، أن البلاد الديمقراطية ليس فيها من أمثال هؤلاء الأغنياء، ولكن من الميسور أن توجد فيها فئة من الناس يشبهونهم، وذلك بوسائل مصطنعة متكلفة. ومع اعتقادى اعتقاداً راسخاً أنه لا يمكن خلق أرستقراطية من جديد فى العالم (أيا كان نوعها)، فإنى أرى مع ذلك أن المواطنين العاديين إذا ما تجمعوا استطاعوا أن يكونوا «هيئات» ذوات ثروات ضخام ونفوذ واسع، وقوة هائلة لا تقل عما كان للهيئات الأرستقراطية. فبهذه الطريقة يتسنى لهم الحصول على كثير من أهم الامتيازات السياسية الكبرى التى كانت تتمتع بها الدول الأرستقراطية، خالصة من أنواع الظلم ومن الأخطار. فكل جماعة أو هيئة تنشأ لأغراض سياسية كانت أو تجارية أو صناعية، بل ولأغراض علمية وأدبية كذلك، يجوز أن تعد «عضواً مستنيراً قوياً، حتى أن أحداً لا يستطيع أن يخضعها لأهوائه متى شاء ولا يتسنى لأحد أن يظلمها، ولو فى الخفاء، من غير أن ترفع عقيرتها بالاحتجاج والاعتراض، فبدفاعها عن حقوقها ضد أى اعتداء يقع عليها من جانب الحكومة، إنما تنقذ حريات الشعب العامة.

كان كل إنسان فى العصور الأرستقراطية مرتبطاً على نحو ما، ارتباطاً وثيقاً دائماً بكثيرين من زملائه المواطنين، فإن حدث أن هاجمه أحد خف كثيرون لنجدته والانتصار له. أما فى عصور المساواة، فكل إنسان يقف وحده، منعزلاً من غيره بطبيعة الحال، فهو لا شيعة له وراثية يستطيع أن يطالبهم بأن يسارعوا لنصرته، ولا طبقة خاصة ينتمى إليها؛ ويستطيع أن يعتمد على عطفها عليه، فمن السهل إغفال أمره أو التخلص منه، ولا عقاب على من يدوسه حتى بالأقدام. أما فى عصرنا الحاضر فليس أمام المواطن المظلوم غير وسيلة واحدة يستخدمها للدفاع عن نفسه، وهى أن يلجأ إلى الأمة فى جملتها، فإن هى أصمت آذانها عن شكواه استأنف قضيته إلى الرأى العالمى. ووسيلته الوحيدة لمثل هذا الاستئناف، هى الصحافة. فلا غرو أن كانت حرية الصحافة أعظم قيمة فى البلاد الديمقراطية منها فى سائر الأمم، فهى السلاح الوحيد الشافى من الأدواء التى قد تحدثها المساواة فى المجتمع. فالمساواة تفرق بين الناس وتضعفهم، على حين أن الصحافة تضع فى متناول كل إنسان سلاحاً قوياً كل القوة يستطيع أضعف الناس، وأكثرهم انعزالاً، أن يستخدمه. فالمساواة

تحرم الرجل أن يعاونه معارفه وذوو قرباه، على حين تيسر له الصحافة أن يستنجد ببنى وطنه جميعاً، بل إنها لتيسر له أن يستغيث بالناس كافة ليهبوا إلى غوثه ونجدته. هذا، وقد عجل فن الطباعة بتقدم المساواة بين الناس، وفضلاً عن ذلك فهذا الفن من خير الوسائل لكبح جماحها.

وفى اعتقادى أن الذين يعيشون فى بلاد أرستقراطية يستطيعون أن يستغنوا عن حرية الصحافة، ولكن الأمر ليس كذلك لمن يعيشون فى بلاد ديمقراطية. فأنا لا أثق بالمجالس السياسية الكبرى ولا بالميزات البرلمانية، ولا بتأكيد سيادة الشعب؛ فى حماية استقلال هؤلاء المواطنين الشخصى. فكل هذه الأشياء، يصح أن تتفق بشكل ما، وإلى حد ما، مع العبودية الشخصية وإن كانت هذه العبودية لا يمكن أن تكون كاملة إذا ما كانت الصحافة حرة، فالصحافة أهم أداة ديمقراطية للحرية.

ومثل ذلك يصح أن يقال عن السلطة القضائية، فمن صميم عمل هذه السلطة أن تعنى بمصالح الأفراد؛ وأن توجه اهتمامها إلى الأمور الصغيرة التى تعرض عليها. وثم صفة أخرى ضرورية من صفات هذه السلطة القضائية، وهى أنها لا تتبرع أبداً من تلقاء نفسها بمعاونة المظلومين، ولكنها تكون دائماً تحت تصرف أدنى إنسان منهم يتقدم إليها طالباً معونتها على إنصافه من ظلم أحاق به، ومهما بلغ هذا المتظلم من الضعف فإن شكواه يجب أن تجد من رجال العدالة من يصغى إليها ويضع الحق فى نصابه، فذلك أمر ذاتى فى طبيعة تأليف السلطة القضائية ومحاكم الدولة.

إن «سلطة» من هذا القبيل تصلح كل الصلاح إذن لتحقيق مطالب الحرية فى الوقت الذى تتدخل فيه أصابع الحكومة فى أصغر أعمال الإنسان التفصيلية، عندما يكون المواطنون العاديون فى آن واحد أضعف من أن يحموا أنفسهم، ومنعزلين كل الانعزال بعضهم عن بعض، مما يعجزهم عن أن يعتمدوا على بنى جنسهم - كانت قوة المحاكم دائماً أكبر ضمان يمكن أن يقدم للاستقلال الشخصى وبخاصة فى العصور الديمقراطية. فالحقوق والمصالح الشخصية فى خطر دائم، إن لم تتسع السلطة القضائية باستمرار وتزداد قوة حتى تتمشى مع سرعة تقدم المساواة بين الناس.

فالمساواة تستثير فى الناس عدة ميول خطرة كل الخطر على الحرية. فعلى المشترعين أن يجعلوها نصب أعينهم دائماً، ولا يسعنى هنا إلا أن أنبه القارىء إلى أهمها.

فليس من السهل على الذين يعيشون فى العصور الديمقراطية أن يدركوا بسرعة ما للشكليات من فائدة، بل إنهم ليشعرون لها بما يشبه أن يكون احتقاراً يكاد أن يكون «فطريا» فيهم. هذا، وقد سبق أن بينت فى موضع آخر من هذا الكتاب الأسباب التى دعتهم إلى ذلك. فالشكليات تستثير احتقارهم، وكثيراً ما تستثير فيهم المقت والكراهية، ولما كانوا يطمحون عادة إلى أكثر من إرضاء ملذاتهم العاجلة السهلة، فقد صاروا يندفعون

قدماً نحو كل هدف من أهدافهم، وكل رغبة من رغباتهم، فأقل تأخير فى تحقيقها يدفعهم إلى اليأس. فهذا الاتجاه الذى ينقلونه معهم إلى الحياة السياسية يجعلهم يتخذون موقفا عدائياً بإزاء «الشكليات» مما يؤخرهم باستمرار عن تحقيق بعض مقاصدهم، أو يحول بينهم وبينها.

فاعتراض سكان البلاد الديمقراطية على الشكليات هذا، هو نفسه، مع ذلك، الذى جعل لهذه «الشكليات» فائدة كبيرة للحرية؛ فميزتها الكبرى أنها حاجز يقوم بين القوى والضعيف، وبين الحاكم والشعب، فتصد الأول وتعطله؛ وتتيح للثانى الوقت الكافى ليأخذ حذره. فالحاجة إلى هذه الشكليات تزداد بازدياد نشاط الحكومة وقوتها، وبازدياد الأفراد تراخياً وضعفاً. ومن ثم كان الناس فى الأمم الديمقراطية أحوج إلى العناية بالشكليات منهم فى غيرها؛ ومع ذلك نرى هذه الأمم تحترمها احتراماً أقل من غيرها من الأمم الأخرى. وهذا أمر لاشك جدير بالنظر والعناية.

ليس ثمة شىء أولى بالرثاء من ذلك الاحتقار المستعلى الذى تبديه الكثرة من المعاصرين «للشكليات»، ذلك لأن أبسط مسائلها قد اكتسبت فى عصرنا أهمية لم تكن لها قط من قبل؛ فكثير من مصالح الناس الكبرى تتوقف عليها. وفى اعتقادى أن رجال السياسة فى العصور الأرستقراطية، إن كانوا يستطيعون أحياناً أن يحتقروا «الشكليات» من غير أن ينالهم أى عقاب من جراء ذلك، وإن كانوا كثيراً ما يرتفعون بأنفسهم عنها، فإن الساسة الذين يتولون حكم الشعب الآن يجب أن يعاملوا أقل «شكلية» منها بشىء من الاحترام، وألا يهملوا شأنها إلا إذا اقتضت ذلك الضرورة القصوى. لقد كانت الشكليات مرعية فى البلاد الأرستقراطية رعاية تكاد تبلغ حد العبادة؛ أما نحن فيجب أن نحرص عليها ونوليها احتراماً مقصوداً مستنيراً.

وثم نزعة أخرى طبيعية فى الشعوب الديمقراطية وخطرة كل الخطر، لأنها تدفع الناس إلى الاستهانة بحقوق الأفراد واحتقارها، وألا يحسبوا لها أى حساب يذكر. إن تعلق الناس بحق ما، وما يبدونه له من رعاية واحترام يتناسبان عادة مع ما لهذا الحق من أهمية، أو مع طول الزمن الذى قضوه مستمتعين به. فحقوق الأفراد فى البلاد الديمقراطية قليلة الشأن عادة لأنها حديثة النمو وقلقة غير مستقرة مما أدى إلى أنها كثيراً ما يضحى بها فى غير أسف، وتنتهك حرمتها من غير وخز ضمير.

ولكن قد يحدث فى هذا الوقت نفسه، وفى هذه الأمم ذاتها التى يستهين أهلوها بحقوق الأفراد ويحتقرونها هكذا ذلك الاحتقار الذى يكاد أن يكون فطرياً فيهم - قد يحدث أن تتسع حقوق المجتمع فى جملته بشكل طبيعى وتتوطد. وبعبارة أخرى قد يقل تعلق الناس بالحقوق الشخصية، فى الوقت الذى تقتضى فيه الضرورة الحرص كل الحرص على القليل الذى تبقى منها، والعمل على الدفاع عنه وصيانته. ومن ثم وجب على أصدقاء حرية

الإنسان وعظمته، المخلصين، أن يكونوا يقظين دائماً كل اليقظة، ولا سيما فى العصور الديمقراطية التى نحن فيها الآن، ويمنعوا الحكومة من أن تعمد إلى حقوق الأفراد وتضحى بها فى سهولة ويسر فى سبيل تنفيذ مشروعاتها وخططها العامة. فليس فى مثل هذه العصور مواطن واحد خامل كل الخمول حتى لا يكون ثمة خطر شديد من جراء تركه يروح فريسة للظلم؛ كما أنها، ليس بها من حقوق الأفراد ما يبلغ من التفاهة وقلة الأهمية أن يفرط فيه ويترك لأهواء الحكومة من غير أن يكون لهذا التفريط عقابه. والسبب فى ذلك واضح، فإن كان حق الفرد الشخصى ينتهك فى وقت تشبع فيه العقل بمثل هذه الحقوق وبقدسيتها، لم يلحق الأذى إلا بالفرد الذى تنتهك حرمته، أما انتهاك حرمة حق من هذا القبيل فى عصرنا الحاضر، فمعناه إفساد العادات القومية الأخلاقية أيما إفساد، وتعريض الشعب كله للخطر، فكل فكرة من هذا النوع من الحقوق تتجه بيننا دائماً إلى أن تضعف وتتغير ثم تزول.

فثم عادات معينة وأفكار معينة ورذائل معينة كذلك، تتميز بها حالة الثورات، ولا مندوحة للثورة الطويلة الأجل من أن تؤدى إلى قيام تلك العادات والأفكار والرذائل ونشرها بين الناس مهما كان طابع هذه الثورة، وأياً كان غرضها والمسرح الذى تحدث فيه. فكل أمة تغير رؤساءها وآراءها وقوانينها وقواعدها مرات متعددة فى فترة قصيرة، لابد للناس فيها من أن يكتسبوا فى النهاية ميلاً إلى حب التغيير والتبديل، ويعتادوا أن يروا كل تغيير إنما يحدث بغتة وفى قوة وعنف. فهم يشعرون بطبيعة الحال باحتقار للشكليات التى يرون كل يوم ضعفها وعدم تأثيرها ولم يعودوا يحتملون الصبر على تلك النظم والقواعد التى كثيراً ما يتكرر انتهاكها على مرأى منهم.

فلما لم تعد الأفكار المعتادة التى بشأن العدالة والأخلاق تكفى لتفسير ضروب التجديد التى تخلقها الثورات فى كل يوم، صار أولو الأمر يلجئون إلى مبدأ المصلحة العامة، وإلى القول بمذهب الضرورة السياسية؛ وصار الناس يعتادون التضحية بمصالحهم الشخصية فى غير تردد، وأن يدوسوا حقوق الأفراد، كى يتمكنوا من أن يحققوا بأسرع ما يمكن، الغرض العام الذى أقيم لهم نصب أعينهم.

فهذه العادات وتلك الأفكار التى أسميها ثورة، من أجل أن جميع الثورات تؤدى إليها، تحدث فى البلاد الأرستقراطية بقدر ما تحدث فى البلاد الديمقراطية، ولكنها فى الأولى أقل قوة عادة وأقصر عمراً، لأنها تصادف فى تلك البلاد عادات وأفكاراً وعيوباً وعقبات تقف فى سبيلها وتعرقلها فى عملها. ومن ثم كانت تختفى وتزول بزوال الثورة، وتعود الأمة إلى اتجاهاتها السياسية السابقة. ولكن ليست هذه حال الأمم الديمقراطية حيث يخشى دائماً على تلك النزعات الثورية ألا تزول أبداً من المجتمع، بعد تنظيمها وتهذيبها تتحول تدريجياً إلى عادة الخنوع لسلطة الحكومة الإدارية. ولست أعرف بلاداً تكون فيها الثورات أخطر

مما تكون فى البلاد الديمقراطية، فهذه البلاد ستخاطر بإيجاد آلام وأدواء دائمة فيها فضلاً عن الآلام والأدواء العرضية العابرة التى لاشك ستحدثها فيها هذه الثورات .

وفى اعتقادى أنه توجد مقاومة شريفة لها ما يبررها كما توجد ثورات مشروعة، ولذلك فلست أقول بشكل مطلق، إنه على الناس فى العصور الديمقراطية ألا يقوموا بأية ثورات، ولكنى أرى لديهم من الأسباب ما يدعوهم إلى أن يترددوا أكثر مما تتردد الدول الأخرى قبل أن يجمعوا أمرهم على القيام بثورة ما، فالأولى بهم أن يصبروا على الحال التى هم فيها ويتحملوا عدة مضايقات ومتاعب من أن يسارعوا إلى اتخاذ علاج خطر مثل هذه الخطورة .

هذا، وسأختم كلامى بإبداء فكرة عامة واحدة، لاتنتظم جميع الأفكار الجزئية التى وردت فى هذا الفصل فحسب، بل تشمل كذلك معظم الأفكار التى يهدف هذا الكتاب إلى عرضها على القارىء : ففى العصور الأرستقراطية السابقة على عصرنا، كان هناك أفراد أقوياء كل القوة، وسلطة اجتماعية ضعيفة كل الضعف. وكانت ملامح المجتمع مطموسة غامضة، وكثيراً ما كانت تضيع أو تغفل وسط السلطة المختلفة التى تدير شئون المواطنين. وكانت مجهودات رجال هذا العصر الأساسية موجهة كلها إلى تقوية السلطة العليا وتأييدها، وتوكيد ما لها من امتيازات، وتوسيع نطاقها. هذا من جهة. ومن أخرى فإن جهودهم كانت موجهة كذلك إلى تقصير مدى استقلال الفرد وحصره فى نطاق ضيق، وإلى إخضاع المصلحة الخاصة للمصلحة العامة. هذا، وثم أخطار أخرى، وهموم أخرى، تتربص ببنى عصرنا. ففى معظم الأمم الحديثة أصبح صاحب السلطان، أيًا كان أصله أو تكوينه أو الاسم الذى يطلق عليه، قادراً على كل شىء، على حين صار الأفراد يهوون باستمرار إلى أدنى دركة من الضعف والتبعية .

لقد كان كل شىء فى المجتمعات القديمة مختلفاً عما هو عليه فى المجتمعات الآن، فلم تكن ثمة وحدة أو اطراد فى أى مكان. أما المجتمع الحديث فكل شىء فيه يهدد بأن يكون مماثلاً الآخر؛ ولسوف تزول الفروق التى يتميز بها كل فرد، وتفنى فى الشكل العام الذى يشترك فيه جميع المواطنين. لقد كان أجدادنا ينزعون دائماً إلى أن يسيئوا استخدام فكرة أن حقوق الأفراد يجب أن تكون موضع احترام. على حين أصبحنا نحن، من جهة أخرى، نميل بطبيعة الحال، إلى الإسراف فى فكرة أن مصلحة الفرد يجب أن تخضع دائماً لمصلحة الكثرة .

لما كان العالم السياسى يتغير الآن ويتطور، فقد صار لزاماً علينا أن نعمل من الآن على أن نجد للأدواء الجديدة أنواعاً جديدة من العلاج، وأن نضع حدوداً واسعة لعمل الحكومة تكون واضحة مرئية وثابتة مستقرة؛ وأن نمنح الأفراد العاديين حقوقاً معينة، ونوفر لهم الاستمتاع بها استمتاعاً مطلقاً لاينازعهم فيه منازع؛ وأن نمكن للفرد من أن يحتفظ بما تبقى

له من الاستقلال والقوة والأصالة التى مازالت لديه؛ وأن نرتفع به إلى مستوى بجانب المجتمع الكبير، ونعمل على بقائه فيه. تلك هى، فى نظرى، الأهداف السياسية التى ستكون أهداف العصور التى نحن مقبلون عليها، والتى يجب أن تكون أول ما يهدف إليه رجال التشريع.

والظاهر أن الحكام فى عصرنا لم يكونوا يسعون وراء استخدام الرجال إلا ليقيموا أشياء عظيمة، فليتهم يبذلون مزيداً من الجهد ويحاولون أن يخلقوا لنا رجالاً عظماء، وليتهم يقدرون قيمة العامل بأكثر مما يقدرون قيمة العمل، وأن لا ينسوا أبداً أن الأمة لا يمكن أن تظل قوية أمداً طويلاً إن كان كل فرد فيها ضعيفاً من حيث هو فرد. فلم يحدث أن وضع إلى اليوم نظام اجتماعى أو سياسى يقصد به خلق أمة نشيطة من مواطنين مترهلين ضعاف، وضيقى العقول.

ولدى معاصرينا فكرتان متناقضتان، كل منهما لا تقل ضرراً عن الأخرى. فثم طائفة من الناس لا يرون فى مبدأ المساواة غير ما يسببه من نزعات فوضوية، فهم يخافون مما لديهم من حرية الإرادة والاختيار، بل إنهم أصبحوا يخافون أنفسهم. وثم طائفة أخرى من المفكرين أقل من الأولى عدداً، ولكنها أكثر استنارة وعلماً، يرى أفرادها رأياً آخر: فقد عثروا أخيراً إلى جانب الطريق الذى يبدأ من المساواة وينتهى بالفوضى - عثروا بطريق آخر يبدو أنه يؤدى بالناس حتماً إلى العبودية. فتراهم يشكلون نفوسهم مقدماً ويعدونها لتلك الحال من العبودية التى لا مناص لهم منها، وإذ قد تولاهم اليأس من أن يظلوا أحراراً، فقد صاروا يعبدون فى سرائرهم، ذلك السيد المنتظر أن يظهر لهم عن قريب. لقد هجر الأولون الحرية لأنهم يرونها خطيرة، وتركها الآخرون لأنهم عدوها مستحيلة.

فلو أنى أخذت بالفكرة الثانية وآمنت بها لما جشمت نفسى مئونة وضع هذا الكتاب، ولاكتفيت بالتحسر سراً على مصائر البشرية ومقدراتها. لقد أردت أن أكشف عن الأخطار التى يتعرض لها استقلال الإنسان من جراء مبدأ المساواة، لأنى أعتقد اعتقاداً راسخاً بأن هذه هى أشد الأخطار التى يدخرها المستقبل للبشر، وأن التكهن بها، والاستعداد لملاقاتها من أصعب الأمور، ومع ذلك كله فلست أعدها أخطاراً مما يشق التغلب عليها.

فالناس الذين يعيشون فى العصور الديمقراطية التى نحن مقدمون عليها، يميلون بطبيعة الحال إلى الاستقلال، ولا يطيقون الصبر على اللوائح والنظام إلا بكل مشقة وعناء، بل إن دوام الحال التى يؤثرونها أنفسهم يضايقهم ويملهم. إنهم لا شك يحبون السلطة، ولكنهم يميلون إلى أن يحتقروا أولئك الذين بيدهم هذه السلطة ويكرهوهم، وأنهم ليفلتون منها بسهولة من جراء تفاهتهم وقدراتهم على الحركة والتقلب.

ستظل هذه النزعات تتجلى على الدوام لأنها نشأت من صميم المجتمع ذلك الذى لايعتوره أى تغيير ، وستظل هذه النزعات زمناً طويلاً تحول دون قيام أى نوع من أنواع الاستبداد ، وستزود كل جيل من الأجيال التالية التى تكافح فى سبيل حرية الإنسان بالأسلحة الجديدة اللازمة له لتمكينه من الاستمرار فى كفاحه . فلننظر إذن إلى المستقبل بذلك الحذر السليم الذى يجعل الناس يقظين متفطنين ، يسهرون على صيانة الحرية ويدافعون عنها ، ولا ننظر إليه بذلك الفزع الأجوف العقيم الذى يضعف القلوب ، ويثبط الهمم .

الفصـــل الثـامن

نظرة عامة إلى الموضوع

قبل أن أفرغ من الموضوع الذى طرقته، أود أن أشيعه بنظرة أخيرة، ألقيها على جميع ما يتميز به المجتمع الحديث من مختلف السمات، وأقدر مدى ينبغى أن يكون لمبدأ المساواة من تأثير عام فى مصائر البشر ومقدراتهم، ولكن مشقة الاضطلاع بمثل هذا العبء تحول دون ما أود، فإنى أشعر ببصرى يغشى، وعقلى يخذلنى، إزاء موضوع خطير الشأن مثل هذا الموضوع.

إن المجتمع الحديث هذا، الذى حاولت رسم خطوطه وإبداء رأيى فيه، لم يظهر فى الوجود إلا بالأمس القريب ولم يفض عليه الزمن بعد شكلاً نهائياً، فما زالت الثورة الكبرى التى خلقته قائمة بيننا لم تنته بعد، ويكاد يكون مستحيلاً علينا، وسط الأحداث الجارية فى عصرنا، أن نميز بين ما يجب أن يذهب هباء، باكتمال هذه الثورة نفسها، وبين ما يجب أن يمكث فى الأرض بعدها. فما زالت الرواسب والأنقاض المتخلفة عن العالم الآخذ فى الانقراض، تعرقل هذا العالم الجديد الذى أخذ يظهر فى الوجود، فلا يستطيع أحد منا وسط تعقد الشئون الإنسانية واضطرابها الكبير، أن يقول عن يقين ما الذى سيبقى من المؤسسات القديمة والعادات الأخلاقية السالفة، وما الذى سيصبح فى خبر كان.

ومع أن هذه الثورة الحادثة فى أحوال البشر الاجتماعية، وفى قوانينهم وآرائهم وعواطفهم، أبعد من أن تكون قد بلغت منتهاها، فإن أحداً لا يستطيع، مع ذلك، أن يوازن بين ما خلفته من أعمال وبين أى شىء آخر سبق أن شاهده العالم من قبل. وإنى لأرجع ببصرى من جيل إلى جيل حتى أنفذ إلى العصور القديمة الموغلة فى القدم، فلا أجد لما يجرى أمام سمعى وبصرى من نظير؛ فحيث الماضى لا يلقى ضوءاً كافياً على المستقبل يظل عقل الإنسان يتعيث ويتلمس طريقه فى الظلام.

ومهما يكن الأمر فإنى أستطيع أن أميز وسط المشاهد الواسعة، الجديدة كل الجدة؛ والمضطربة كل الاضطراب - أبرز المعالم الأساسية التى أخذت تتجلى، وهأنذا أوجزها فيما يلى: إن ما فى الحياة من طيبات ومن شرور موزع على العالم كله بشىء من المساواة: فالثروات العراض آخذة فى الزوال، على حين يزداد عدد الثروات الصغيرة؛ وتتضاعف

الرغبات، وتتعدد طرق إشباعها؛ ولم يعد يتبقى شيء من ذلك الازدهار الخارق للعادة، ولا من ذلك الفقر الذى لا علاج له. لقد صار الطموح عاطفة عامة فى العالم كله، ولكن لايوجد إلا القليل من المطامح الواسعة. وصار كل فرد يقف وحده فى المجتمع ضعيفاً لا حول له؛ أما المجتمع نفسه، وفى جملته، فشيط، بعيد النظر وقوى. وما يقوم به الأفراد من الأعمال تافه صغير كله؛ على حين أعمال المجتمع جسام كلها.

لم تعد فى الناس همة كبيرة، ولكن عاداتهم الأخلاقية رقت، وصارت قوانينهم أرحم وأكثر إنسانية. فإن كان ثم قليل من أمثلة البطولة الكبرى، ومن الفضائل السامية البالغة الروعة النقية كل النقاء، فقد صارت عادات الناس منتظمة، وقل العنف، وكادت القسوة تنقطع وتصبح غير معروفة. وصارت أعمار الناس أطول، وأملاكهم مكفولة أكثر مما كانت من قبل، ومع أن الحياة ليست بالمتألقة الباهرة، فإنها الآن هادئة ميسرة كل التيسير. وثمة قليل من الملذات الرفيعة المهذبة، وقليل من الخشنة الجافية. هذا، وأدب السلوك المصقولة المهذبة قليل، ولكن ما فى الأذواق من خشونة ووحشية صار قليلاً أيضاً. ولم يعد المرء منا يصادف علماء واسعى الاطلاع غزيرى العلم، ولا فتات من الناس الغارقين فى الجهل، فقد أصبحت العبقرية أندر من قبل، ولكن التعليم انتشر. وترقى العقل بفضل تجميع الجهود الصغار التى يبذلها جميع الناس، لا بفضل قوة كبيرة دفاعة تبذلها قلة منهم. إنا لنجد فيما تنتجه الفنون المختلفة الآن كماً أقل ولكنا نجد إنتاجاً أغزر. فكل روابط الجنس والطبقات والوطن قد تراخت، على حين توثقت بينهم روابط الإنسانية الكبرى وازدادت إحكاماً.

فلو أنى حاولت أن أبحث بين هذه الخصائص المختلفة كلها عما يبدو أنه أبرزها، وأعمها، لوجدت أن ما يجرى فى حظوظ الناس من ارتفاع وهبوط يتجلى كذلك فى آلاف من الأشكال الأخرى. فالنواحى المتطرفة تكاد تكون كلها قد تهذبت ولانت، وكل ما كان بارزاً كل البروز أخذ ينمحى ويحل محله الآن شكل وسط أقل سمواً، وأقل ضعة، وأقل تألقاً وأقل غموضاً كذلك، عما كان فى العالم من قبل.

وعندما ألقى بنظرة شاملة على ذلك الحشد الهائل الذى لايحصى من الكائنات التى تشكلت على نحو يشبه بعضها بعضاً، فلا شيء منها يعلو ولا شيء منها يهبط فإن منظر هذه الوحدة الكونية لتحزننى وتبعث البرودة فى أوصالى، وثمة ما يغرينى للأسف على حال هذا المجتمع الذى لم يعد موجوداً.

فعندما كانت الدنيا حافلة بالناس، منهم العظماء النابغين والتوافه كل التفاهة؛ ومليئة بذوى الثروات الضخام، والفقراء الذين لايجدون حتى الكفاف؛ وعامرة بالعلماء الغزيرى العلم، وبالجهلاء كل الجهل - أشحت ببصرى عن الثوانى؛ لأوجهه إلى الأول وحدهم؛ فهم الذين يسرنى مرآهم؛ ويرضون عواطفى. ولكن لايسعنى إلا أن أسلم بأن

هذا السرور وذلك الإرضاء إنما نشأ من جراء ضعفى الخاص، فلعجزى عن أن أرى كل ما حولى دفعة واحدة؛ صار لى أن أختار من بين أشياء كثيرة كل الكثرة، الأمور التى أميل إليها، فأوثرها على سواها. ولكن ليس هذا شأن ذلك الكائن الأزلى، القادر على كل شىء، الذى يشمل بنظرته الخليقة كلها، بالضرورة، والذى يرى فى اللحظة الواحدة فى وضوح كامل، البشر كلهم، جملة وفرادى.

إنه لمن الطبيعى أن نعتقد أن السعادة العجيبة التى يستمتع بها قلة من الناس، ليست بالذى يرضى بارىء الخلق وحافظهم، كل الرضى، وإنما الذى يرضيه، أن ينعم الناس كافة بأكبر قسط من السعادة الممكنة. فما يبدو لى تدهوراً وانحطاطاً قد يكون عند الله تقدماً ورقياً؛ وما يصيبنى ويؤذينى قد يكون عند الله مقبولاً. قد لاتكون حالة المساواة فى المجتمع سامية كل السمو، ولكنها أكثر عدالة وإنصافاً، وعدالتها هى السبب فى عظمتها وجمالها، فكان لزاماً على إذن أن أجاهد حتى أنفذ إلى الوجهة التى يريدها الخالق جل وعلا، لأنظر منها إلى شئون البشر وأحكم عليهم بحسبها.

وليس فى هذه الدنيا بعدُ أحد يستطيع أن يؤكد لنا بشكل مطلق عام، أن حالة العالم الجديدة خير من حالته القديمة، ولكن من اليسير كل اليسر أن ندرك أنها مختلفة عنها. فثم فضائل ورذائل ذاتية فى طبيعة الشعوب الأرستقراطية تتناقض كل التناقض مع اتجاه الشعوب الجديدة، حتى ليتعذر إدخالها فيها. وثم نزعات طيبة وأخرى خبيثة سيئة لم تكن معروفة للشعوب الأرستقراطية، على حين أنها تعد طبيعية فى الأمم الحديثة. وثم بعض آراء كانت تمر بخواطر تلك الأمم الأولى، صارت تنفر منها عقول الثانية وتشمئز، فكأن تلك الأمم وهذه، نوعان مختلفان من البشر لكل منهما مزاياه ومعايبه؛ له خيره، وله شره الخاص به. ومن ثم وجب أن نحذر كل الحذر من أن نحكم على حالة المجتمع الحديث الناشئة بحسب آراء نستمدها من حالة المجتمع التى دالت ولم يعد لها وجود؛ فليس هذا من الإنصاف فى شىء، لأن حالات المجتمع مختلفة كل الاختلاف بعضها عن بعض فى تركيبها، حتى لم يعد مجال للمقارنة بينها. وليس من المعقول كذلك أن نطالب أهل عصرنا بالتخلى عن تلك الفضائل التى نشأت عن أحوال أجدادهم الاجتماعية، بحجة أنها قد زالت وزال معها كل ما كان فيها من خير ومن شر.

ولكن ما زالت هذه الأمور غير مفهومة فى عصرنا كما يجب أن تفهم، فالكثيرون من أهل هذا العصر يعمدون إلى المؤسسات والآراء والأفكار التى نشأت من طبيعة تكوين المجتمع الأرستقراطى القديم فيختارون منها بعضها، ويهملون جزءاً منها عن رضى وارتياح، ومع ذلك فهم يحتفظون بهذا الجزء الآخر وينقلونه معهم إلى دنياهم الجديدة. وفى رأيى أن هؤلاء الناس إنما ينفقون أوقاتهم فى جهود حميدة حقا، إلا أنها عقيمة ولا جدوى منها. وليس المطلوب أن نحافظ على الفوائد الخاصة التى تعود على الناس من جراء تفاوت

الأحوال الاجتماعية، بل الحصول على المزايا الحديثة التى قد تحققها لهم المساواة. فليس مطلوباً منا أن نسعى كى نجعل أنفسنا مماثلين لما كان عليه أجدادنا، ولكن علينا أن نعمل على بلوغ العظمة والشرف الواجبين لنا نحن أنفسنا.

أما أنا، فبعد أن وصلت إلى هذه المرحلة الأخيرة من مطافى. وجعلت أستشف من بعيد بنظرة شاملة، كل تلك الأمور المختلفة التى ظللت أدرس كلا منها وأفكر فيه فى طريقى، فتمتلىء نفسى بالمخاوف وتحفل بالآمال، إنى لأرى أمامى أخطاراً جساماً، ولكنها أخطار يتسنى دفعها، وأرى شروراً مستطيرة، ولكن من الميسور تفاديها أو التخفيف من آثارها. هذا، وإنى لأزداد استمساكاً باعتقادى أن الأمم الديمقراطية إن شاءت أن تكون أمماً شريفة فاضلة، وسعيدة مزدهرة حقاً، فما عليها إلا أن تريد أن تكون كذلك.

ولا يغرب عنى أن كثيرين من معاصرىَّ يعتقدون أن الأمم لن تكون أبداً سيدة نفسها فى هذه الدنيا وصاحبة أمرها فيها، فهى مقضى عليها بالضرورة أن تطيع قوة، لست أدرى ما هى، غير عاقلة، لا يمكن التغلب عليها. تنشأ من أحداث سابقة، ومن الجنس نفسه، أو من تربة البلاد، أو مناخ الإقليم الذى يعيشون فيه. فهذه المبادىء وأشباهها زائفة وخبيثة لأنها لا يمكن أن تنتج سوى رجال هزال ضعاف، وأمم ضيقة العقول. لم يخلق الله الناس مستقلين استقلالاً مطلقاً، ولا هو خلقهم عبيداً مسترقين، نعم إن دائرة محتومة تحيط بكل إنسان فلا يستطيع أن يفلت منها. ولكنه حر وقوى فى نطاق هذه الدائرة الواسعة، وكذلك الشعوب؛ فما يصدق على الإنسان الفرد يصدق عليها هى الأخرى؛ فلا تستطيع الأمم التى فى عصرنا أن تمنع أحوال الناس الاجتماعية من أن تتساوى، ولكن عليها وحدها يتوقف إن كان تحقيق مبدأ المساواة هذا سيؤدى بها إلى العبودية أو إلى الحرية، وإلى الهمجية أو إلى الحضارة والثقافة، وإلى البؤس أو إلى الرخاء والازدهار.

رقم الإيداع ٥١٠٠ لسنة ١٩٩١
I.S.B.N
977 — 232 — 012 — 6